سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر وكوريا الجنوبية دراسة مقارنة

إعداد

فاطمة رجب محمد عيد

ملخص البحث

يمثل التعليم قاطرة التقدم والنهضة فى أى مجتمع من المجتمعات، كما يعد أهم روافد التنمية بها، فالمجتمع الذي يحسن تعليم أبنائه مجتمع سليم قادر على إدارة عملية التنمية وتوجيهها لتحقيق أهدافه، ويواجه التعليم قبل الجامعى تحدياً كبيراً يتمثل فى التوسع الكبير فى تعليم الظل حيث أصبح بديلاً عن التعليم النظامي، ولهذا أدركت العديد من الدول خطورة ذلك على التعليم النظامى فقامت العديد من الدول بتبنى سياسات للتعامل مع تعليم الظل منها: سياسة عدم التدخل، و سياسة الحظر، وكذلك سياسة التنظيم والرقابة، وغيرها.

وعليه يتجه البحث الحالي نحو دراسة سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في العالم المعاصر، ودولة المقارنة، للوقوف على كيفية الإستفادة منها في تطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر.

ونظراً لطبيعة البحث واعتماده على وصف سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي، وتحليلها، والحاجة إلى عقد مقارنة تفسيرية بين دول المقارنة للتوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي فى مصر، استخدم البحث الحالي المنهج المقارن.

Shadow Education Policies at Pre-University Education in Egypt and South Korea

A Comparative Study

Prepared by
Fatma Ragab Mohamed

Abstract

Education is the engine of progress and renaissance in any society, and it is also the most important tributary of its development. A society that improves children's education is a healthy one, that is capable of managing development process and directing it to achieve its goals. Pre-university education faces a major challenge represented in the great expansion of shadow education, as it became an alternative to formal education, and for this, many countries realized the danger that formal education may face, so many countries adopted several reform policies that include: Laissez- Faire Policy, Banning Policy, Policy of Encouraging , and Regulation and Control Policy.

Accordingly, the current research is directed towards studying shadow education policies in pre-university education in the contemporary world, and countries of comparison, to find out how to benefit from them in developing shadow education policies at pre-university education in Egypt.

The Research Methodology: The current research uses Comparative Method.

سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر وكوريا الجنوبية

دراسة مقارنة

القسم الأول : الإطار العام للبحث

مقدمة

ينصب تركيز المخططين وواضعى السياسات فى مجال التربية والتعليم بشكل رئيسى على النظم التربوية الرسمية بكافة مراحلها، وفضلاً عن التعليم النظامى السائد هناك بروز متزايد وعلى نطاق واسع لما يسمى بتعليم الظل " الدروس الخصوصية التكميلية " **Private Supplementary Tutoring** [i]، والواقع يشير إلى أن هناك اهتمام متزايد من جانب صانعي السياسات بظاهرة تعليم الظل لما له من آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة.[ii]

ويعتبر تعليم الظل مرادفاً للدروس الخصوصية التكميلية الذى عرفه مارك براى **Mark Bray** على أنه "الدروس التكميلية المقدمة بهدف الربح خارج إطار المدرسة الرسمى (حكومية أو خاصة)، لمساعدة الطلاب فى مقرراتهم الدراسية أو إعدادهم للامتحان"[iii]، وأشار مارك براي إلى أن تعليم الظل يهدف إلى مساعدة الطلاب فى تحسين تعلمهم المدرسى فى المواد التى يمتحن فيها الطالب، وقد حدد خصائص لتعليم الظل[iv]، إذ أنه يتسم بطابع تكميلى، **Supplementary** يتناول موضوعات دراسية تم تغطيتها بالفعل فى المدرسة كما يقدم مقابل مبلغ من المال **For Profit** فهو يختلف عن الدروس الخصوصية غير مدفوعة الأجر من قبل أحد أفرد الأسرة أو أحد أفراد المجتمع بغرض مساعدة الطلاب بالإضافة إلى أنه يتسم بطابع أكاديمي،**Academic** أى يغطى المواد الأكاديمية التى يمتحن فيها الطالب ويستبعد المواد التى يتم تعلمها بشكل أساسى من أجل تحقيق رفاهية الطالب مثل الموسيقى والفنون[v]، وتتنوع أشكال تعليم الظل مثل: الدروس الخصوصية بالمنزل**Home – Visit Private Tutoring** ،

ومعاهد الدروس الخصوصية **Private Tutoring Institutes**، والدروس الخصوصية المعتمدة على الإنترنت **Internet-Based Private Tutoring**، وبرامج مابعد المدرسة **After-School Programs**[vi]، ويلاحظ أن هناك اختلافات فى أشكال الدروس الخصوصية، وهذه الإختلافات تحظى بأهمية بالغة بالنسبة لواضعي السياسات والمخططين الذين يسعون لتحديد السياسات الحكومية الإنسب عند التعامل مع هذه الظاهرة[vii]، ويتضح من خلال تنوع أشكال تعليم الظل أنه أصبح ضرورة ملحة في العديد من الأنظمة التعليمية، وأن هناك حاجة ماسة لتعليم الظل من قبل الطلاب في جميع أنحاء العالم.

وتتنوع السياسات التى تعاملت بها الدول المختلفة في مواجهة الانتشار المتزايد لتعليم الظل **كسياسة التنظيم والرقابة Regulation Monitoring Policy** ويعتبر هذا النهج من أكثر السياسات فاعلية فى التعامل مع قطاع تعليم الظل، حيث يتضمن الحصول على بيانات ومعلومات عن حجم وشكل وتأثير هذا القطاع[viii]، ففى العديد من الدول تقوم الوكالات الحكومية المسئولة عن مراقبة قطاع التعليم بإجراء دراسات استقصائية – بشكل دورى – تتضمن بيانات عن الدروس الخصوصية، بإستخدام عدة استراتيجيات لجمع المؤشرات الأساسية عن الإنتاج والإستهلاك والفاعلية.[ix]

وتعتبر هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة لمخططى السياسات فى نظام التعليم العام والمجالات الإجتماعية الأخرى، فيستطيع مسئولو الحكومات تقصى وبحث الأسباب التى تدفع الطلاب للطلب على الدروس الخصوصية لتحديد السياسات والإستجابات الملائمة للتعامل مع هذا الطلب[x]، هذا بالإضافة إلى أن جمع البيانات الخاصة بدخول معلمى الدروس الخصوصية تفيد فى تحقيق عدة أهداف منها تحصيل الضرائب، وتحديد الأجور المناسبة لمعلمى المدراس النظامية، وكذلك إصدار اللوائح والتشريعات التى تحد من الفساد فى المدراس النظامية مثل حظر معلمى المدارس من تقديم دروس لطلابهم الذين يدرسون لهم فى المدرسة ولكن يمكنهم تقديم دروس لغير طلابهم فى غير ساعات العمل المدرسى.[xi]

ويتم اعتماد رخص لمزاولة المهنة لكل من معلمي ومراكز الدروس الخصوصية من الراغبين فى ذلك بعد الوفاء بمؤهلات محددة ويمكن للسلطات الحكومية تنفيذ ذلك من خلال الشراكة مع سائر أجهزة الحكومة الأخرى فى إصدار لوائح مشتركة لمراقبة عمل الفاعلين فى تعليم الظل مثل (مسئولى الضرائب، متخصصين فى الشئون القانونية) والشراكة مع المؤسسات المجتمعية لمراقبة عمل المعلمين الخصوصيين.[xii]

وتعتبر **كوريا الجنوبية** بها أكثر أشكال تعليم الظل، حيث أن بها أكبر نسبة انتشار وكثافة لتعليم الظل، ففى عام٢٠٢٠ كان (٧٠.٢٣) % من الطلاب الكوريين مشاركين فى تعليم الظل(٨٥)% من طلاب المدرسة الإبتدائية، و(٦٨.٨)% من طلاب المدرسة المتوسطة، (٨٥)% من طلاب المدرسة العليا[xiii]، والغرض الأكثر شعبية لتعليم الظل فى كوريا الجنوبية هو إستخدمها كإسترتيجية إثرائية حيث يستخدمها الطلاب لرفع أدائهم المدرسى[xiv]، وتعتبر مراكز أو معاهد الهاكون Hawken ، وهى أكثر أشكال تعليم الظل انتشاراً فى كوريا الجنوبية وتكون فى صورة مؤسسات تعليمية تقدم برامج تعليمية فى فصول دراسية أو فصول أفتراضية بعد إنتهاء ساعات عمل المدرسة الرسمي، وتسيطر الحكومة الكورية سيطرة قوية عليها، حيث يتطلب وفاء معلميها بمؤهلات أكاديمية خاصة، مع حظر عمل معلمى المدراس النظامية بها.[xv]

وفى مطلع السبعينيات، استجابت الحكومة الكورية لظهور الطلب على تعليم الظل، فقامت بإلغاء امتحان القبول فى المدرسة المتوسطة وفى نهاية السبعينيات قامت بالغاء امتحان القبول بالمدرسة العليا، وفى الفترة من ١٩٩٥إلى١٩٩٧ قامت الحكومة بمشروع إصلاح التعليم الذى عمل على تنوع المعايير الخاصة بتقييم الطلاب فى المرحلة الثانوية[xvi]، وذلك للحد من إقبال الطلاب على الأشكال المختلفة من تعليم الظل بهدف الحصول على فرصة في هذه المدارس.

كما وضعت الحكومة الكورية حد أقصى للرسوم التى تتقاضها مراكز تعليم الظل، وفى عام ٢٠٠٨ قامت الحكومة بتوفير خط ساخن لمراكز الإتصال يُمكن الآباء من تقديم الشكاوى فى حالة إذا تم مطالبتهم برسوم اضافية غير التى أقرتها

الحكومة[xvii]، وتفرض الحكومة قيوداًعلى أوقات عمل مراكز ومؤسسات تعليم الظل، ففى عام ٢٠١٢ قامت جميع المكاتب التعليمية بالتعديل فى اللوائح التنظيمية الخاصة بها لتتوافق مع قيود الحظر التى أقرتها الحكومة[xviii]، وتفرض الحكومة الكورية على معلمى الدروس الخصوصية غير التابعين لإى مؤسسة–العاملين لصالحهم الخاص–أن يكونوا مسجلين فى المكتب الاقليمى للتعليم ومطالبين بدفع الضرائب وتقديم تقارير دورية عن عملهم[xix]، وأنشأت الحكومة الكورية بعض الوحدات المتخصصة فى إدارة مهام تسجيل المراكز والمؤسسات الفاعلة فى تعليم الظل والإشراف عليها، فيعمل قسم" برامج ما بعد المدرسة "على إدارة مراكز الهاكون والإشراف عليها وتنفيذ جميع اللوائح والتشريعات المنظمة لعملها، حيث أنها وضعت نموذج وطنى للتدريس الخصوصي، ويشرف أيضا على جميع العمليات ذات الصلة.[xx]

وفى **مصر**قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى بحظر تقديم الدروس الخصوصية بجميع أشكالها، و تقديم بدائل للدروس الخصوصية من خلال شرح المناهج الدراسية عبر قنوات النيل المتخصصة وقنوات مصر التعليمية، واستحداث المنصات التعليمية المختلفة[xxi]، وكما أكدت الوزارة حرصها على تفعيل دور مجموعات التقوية المدرسية بمراحل التعليم المختلفة، ومتابعة الإلتزام بتنفيذ أحكام القرار الوزارى رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٦ المنظم لعمل مجموعات التقوية المدرسية [xxii]، كما أطلقت الوزارة الخطة الإستراتيجية الثانية للأعوام (٢٠١٤–٢٠٣٠)، ومن الإستراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة: تطوير المناهج بما يحقق وصولاً إلى المنهج الفردى الشامل الذى يتيح مساحة واسعة من الاختيارات للطالب وتنمية الإبداع، ومواجهة قضايا التقويم والإمتحانات.[xxiii]

وكما بدأت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى بإطلاق مشروع إصلاح التعليم فى مصر بالتعاون مع البنك الدولى، الذى تم إطلاقه فى سبتمر٢٠١٨، وأستند برنامج الإصلاح على مجموعة من الركائز من بينها:إحداث تحول جوهرى فى الصفوف الأولى وتشتمل هذه العناصر: منهج جديد يركز على مهارات القرن الحادى والعشرين

وتعليم المواطنة، مواد تعليم وتدريس مبتكرة تتسق مع المنهج الجديد وترتبط ببنك المعرفة المصرى، برنامج جديد لتدريب المعلمين أثناء الخدمة ويتم تعميمه تدريجياً بين جميع المعلمين، مع إحداث تغييرات فى شكل الإمتحانات مع زيادة التركيزعلى التقييم المرتكز إلى المدرسة إلى تقليص المستويات الحالية لتقديم الدروس الخصوصية.[xxiv]

١-مشكلة البحث وأسئلته

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى فى تبنى سياسات تعليمية تسعى إلى تحقيق الجودة فى الخدمات التعليمية، ومن ثم مواجهة الطلب المتزايد على الدروس الخصوصية، إلا أن الواقع يشير إلى :

أ- الدروس الخصوصية بأهدافها واستعمالها التجارى الراهن هى مؤشر لضعف المدرسة بوجه عام، سواء كان السبب وراء ذلك المنهج أو المواصفات الشكلية للمدرسة ذاتها أو نقص المواد والتقنيات والخدمات التربوية، فيتم النظر إلى الدروس الخصوصية على أنها إحدى مشكلات التعليم بدلاً من النظر إليها على أنها مجرد عرض لمرض يتطلب علاجه إعادة الروح والوجود للمؤسسة التعليمية (المدرسة).[xxv]

ب- انتشارالدروس الخصوصية واتساعها يرجع إلى ضعف تبني سياسات واستراتيجيات من قبل الجهات المسئولة عن التعليم وإتخاذ هذه الجهات مسئولية نشر هذه السياسات وتنفيذها على أكمل وجه.[xxvi]

ج- على الرغم من أن الدروس الخصوصية ممنوعة رسمياً من قبل الوزارة[xxvii]،إلا أنها تحل محل التعليم فى الفصل الدراسي خاصة بين طلاب المدرسة الثانوية[xxviii]، فأشارت العديد من الدراسات إلى ارتباط غياب الطلاب- خاصة فى المدرسة الثانوية- بتركيزهم على الدروس الخصوصية التى تبدأ مبكراً، مما يترتب عليه أن الطالب لايشعر بأهمية الحضور إلى المدرسة وبالتالي يتغيب أو ينقطع عنها.[xxix]

د- وُجد فى عام ٢٠١٨ أن هناك عشرة الاف مركز للدروس الخصوصية على مستوى الجمهورية[xxx]، ووفقاً للتقاريير الرسمية الصادرة عن مديرية التربية والتعليم بالقليوبية كشفت عن وجود ١١٩ مركز للدروس الخصوصية على مستوى المحافظة فى

عام ٢٠١٩، على الرغم من استمرار تنفيذ مبادرة محافظة بلا دروس خصوصية فى إطار الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة، حتى أن هذه المراكز ١٠٪ منها فقط مرخص والترخيص يكون تحت مسمى مركز للتدريب أو مركز للتنمية البشرية، وبالتالى فإن نشاط هذه المراكز غير مدرج لدى مصلحة الضرائب ولايتم تحصيل أى ضرائب منها.[xxxi]

هـ- تهرب معلمي المدارس من القوانين التى تمنع عملهم بالدروس الخصوصية من خلال الحصول على أجازة بدون مرتب، وهناك جهات يمكن أن تحاسب المعلمين منها: الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة والضرائب، إلا أن هناك ضعف فى تطبيق القانون فى مواجهة الدروس الخصوصية[xxxii]، مما يشير إلى ضعف الشراكة أو التعاون بين الوزارة والجهات الأخرى المعنية بمراقبة عمل هذا القطاع.

و- وبالتالى يمكن بلورة مشكلة البحث فى أن هناك قصور فى السياسات التى تتبعها الوزارة فى مواجهة أو التعامل مع ظاهرة تعليم الظل (الدروس الخصوصية) وكذالك الإجراءات التى تقوم بها.

وفى سبيل السعى نحو مواجهة هذه المشكلة يسعى البحث الحالي إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي :- كيف يمكن تطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي فى مصر على ضوء خبرة كوريا الجنوبية، بما يتسق مع السياق الثقافي المصري؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :-

أ- ما الأسس النظرية لسياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي فى العالم المعاصر؟

ب- ما واقع سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصرعلى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة عليها؟

ج- ما واقع سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في كوريا الجنوبية فى ضوء السياق الثقافي المصري؟

د-ما أوجه التشابه والإختلاف بين سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي فى كل من مصر كوريا الجنوبية ، وتفسيرها فى ضوء بعض مفاهيم العلوم الإجتماعية ؟

هـ- ما الإجراءات المقترحة لتطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي فى مصرعلى ضوء خبرة كوريا الجنوبية وبما يتسق مع طبيعة المجتمع المصرى ؟

٢-أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى :-

أ- التعرف على الأسس النظرية المرتبطة بسياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي بالعالم المعاصر.

ب- التعرف على واقع سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي بمصر وتحليلها فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة عليها.

ج- التعرف على واقع سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي بكوريا الجنوبية وتحليلها فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة عليها.

د- الوقوف على أوجه التشابه والإختلاف بين سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي فى مصر، وكوريا الجنوبية، وتفسيرها فى ضوء بعض مفاهيم العلوم الإجتماعية.

هـ- التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء خبرة كوريا الجنوبية، بما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري.

٣-أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث الحالي مما يأتي:

أ- الأهمية النظرية

- أنه مواكباً للتوجهات العالمية وما تتبناه الدول من ضرورة تطوير السياسات المتبعة فى التعامل مع تعليم الظل، حيث أنه أصبح ظاهرة عالمية بالغة التعقيد وتؤثر تأثيراً كبيراً على نظم التعليم .

- يقدم البحث الحالي أضافة نظرية يمكن أن تساهم في تطوير البحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

ب- الأهمية التطبيقية

- يقدم البحث الحالي خبرات تطبيقية تساعد فى رفع جودة التعليم النظامي مما يحد من الطلب على الدروس الخصوصية.
- قد يساعد المسئولين عن وضع السياسة التعليمية فى مصرعلى تطوير السياسات المتبعة فى التعامل مع هذه الظاهرة.

٤-حدود البحث

يتناول البحث العديد من الحدود المرتبطة بالموضوع على النحو التالي :-

أ- **الحدود الموضوعية :**

أ- من حيث محاور الموضوع

يتناول البحث الحالى المجالات التالية:

فيما يتعلق بسياسات تعليم الظل(الدروس الخصوصية)، يقتصر البحث على السياسات التالية:

- سياسة عدم التدخل
- سياسة الحظر
- سياسة فرض الرقابة والتنظيم.
- سياسة التشجيع

ب- من حيث دول المقارنة:

كوريا الجنوبية: تم اختيار تلك الدولة بإعتبارها من أنجح الدول فى التعامل مع تعليم الظل وتمتلك أعلى معدلات المشاركة العالمية فى أشكال تعليم الظل التى أستطاعت من خلال توظيف السياسات الفعالة فى التعامل مع تعليم الظل أن تحتل مرتبة عالية فى المقارنات الدولية حيث أنها تشارك مشاركة كبيرة فى تعليم ظل الرياضيات والعلوم(الدروس الخصوصية فى الرياضيات والعلوم)، بصفة خاصة.

٥- مصطلحات البحث:

يتناول البحث الحالي مجموعة من المصطلحات وأهمها ما يلي:

السياسة التعليمية Educational Policy

تتعدد تعريفات السياسة التعليمية، ومنها ما يلى أنها مجموعة من القرارات التى لها دور فى توجيه القرارات المستقبلية للنظام التعليمى، ويعتبر صنع السياسة أول خطواتها ويسبق تبنى سياسات بعينها وتنفيذها وتقويمها[xxxiii]، ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على مراحل صنع السياسة التعليمية التى تبدأ بالصياغة وتنتهى بالتقويم.

وتُعرف بأنها مبادىء محددة للنظم التعليمية، تتمثل فى الأهداف التى يمكن ترجمتها إلى خطط وبرامج [xxxiv]، ويتضح من هذا التعريف أن مصدر اشتقاق السياسة التعليمية هو الأهداف التعليمية وتسعى السياسة التعليمية إلى تحقيقها.

وكما تُعرف بأنها مجموعة الأهداف والغايات التى تترجم إلى مجموعة من القرارات والبرامج التى تحدد كيفية وضع تلك الأهداف وتنفيذها وتحقيقها[xxxv]، يركز هذا التعريف على أن السياسة التعليمية لابد أن يكون لها صبغة إجرائية.

ومن خلال التعريفات السابقة يتبنى البحث الحالي **التعريف الإجرائي التالي للسياسات التعليمية** بأنها:

" مجموعة من المبادىء والأهداف والغايات التى تترجم إلى مجموعة من القرارات والبرامج التى تحدد كيفية وضع تلك الأهداف وتنفيذها وتحقيقها، وتتضمن عدة مراحل تبدأ بصنع السياسة وتبنيها ثم تنفيذها وتقويمها."

تعليم الظل (الدروس الخصوصية التكميلية) Private Supplementary Tutoring

عرفه ستيفنسون وبيكر Stevenson and Baker عام ١٩٩٢بأنه مجموعة من الممارسات التعليمية التى تتم خارج التعليم الرسمى لتحسين فرص الطلاب فى الإنتقال للمراحل التعليمية الأعلى.[xxxvi]

كما عرفه مارك براى Mark Bray بأنه الدروس التكميلية المقدمة بهدف الربح خارج إطار المدرسة الرسمى (حكومية أو خاصة) لمساعدة التلاميذ فى مقرراتهم الدراسية أو إعدادهم للإمتحان فى المواد التى يمتحن بها الطالب، يركز هذا التعريف على الغرض من تعليم الظل.[xxxvii]

ويُعرف أيضاً بأنه: الدروس الخصوصية التكميلية والتى يدفع فيها الطالب مقابل مادى للحصول على مزيد من المساعدة خارج ساعات الدراسة الرسمية بالمدرسة، ومحتواهه يحاكى محتوى التعليم النظامى، حيث يتغير بتغير المنهج الدراسى النظامى ويتوسع بتوسع مناهج أنظمة التعليم الرسمى[xxxviii]، ومن خلال هذاالتعريف يتضح أن تعليم الظل يسير فى ظل التعليم النظامى الرسمى ويحاكيه تماماً.

ومن خلال التعريفات السابقة يتبنى البحث التعريف الإجرائي التالي لتعليم الظل:

أنه جهد تعليمى أضافي يحصل عليه الطالب خارج الإطار الرسمى للمدرسة، في شكل فردى أو جماعى، من قبل فرد أو مؤسسة، مقابل أجر محدد مسبقاً، ويكون منتظماً ومتكرراً لمساعدة الطلاب للإنتقال للمراحل التعليمية الأعلى من خلال إعدادهم للإمتحان في المواد الأساسية التى يدرسونها.

وباستقراء التعريفات المفاهيمية للسياسات وتعليم الظل وبإستقراء التعريف الإجرائى لهما، فإن البحث يعتمدعلى التعريف الإجرائي التالي لسياسات تعليم الظل وهو:

"مجموعة المبادىء والإجراءات التى تتخذها الحكومات والسلطات التعليمية لمواجهة الطلب المتزايد على تعليم الظل، تبدأ بصياغة السياسات، وتبنيها، وتنفيذها، وتقويمها، وتتضمن سياسات تعليم الظل : سياسة الحظر، سياسة التنظيم وفرض الرقابة، وغيرها من السياسات".

٦-منهج البحث

نظرا لطبيعة البحث واعتماده على وصف سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي، وتحليلها، والحاجة إلى عقد مقارنة تفسيرية بين دول المقارنة للتوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي فى مصر، سوف يستخدم البحث الحالي المنهج المقارن الذى يتضمن الخطوات التالية:- (xxxix)

١) **البعد التاريخي** :-يختص هذا البعد بدراسة نشأة تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي وسياساته وعلاقته بالظواهر التعليمية الآخرى ذات العلاقة وكذلك علاقتها بالدولة المختارة للبحث.

٢) **البعد الوصفي** :-

دراسة ظاهرة تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي وسياساته فى وضعها المعياري وكذلك دراسة سياسات تعليم الظل فى (كوريا الجنوبية ومصر).

٣) **البعد التحليلي الثقافي**:-

يختص بإظهار القوى والعوامل الثقافية المسئولة عن الوضع الراهن لسياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي، فى (كوريا الجنوبية ومصر).

٤) **البعد المقارن التفسيري**:-

يختص بتحديد أوجه التشابه والإختلاف بين سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي فى دول البحث (كوريا الجنوبية ومصر)، وتفسيرها فى ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية.

٥) **البعد التنبؤي**:-

يختص بإستشراف المستقبل التربوي لسياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي فى مصر، بما يتناسب مع طبيعة السياق الثقافي المصري.

خطوات البحث:-

تتمثل خطوات البحث فيما يلي:-

الخطوة الأولى: تحديد الإطار العام للبحث ويشمل : المقدمة، والمشكلة، وأسئلة البحث، أهداف البحث وأهميته، حدود البحث، مصطلحات البحث ومصادره، الدراسات السابقة، منهج البحث وخطواته.

الخطوة الثانية: تحديد الإطار النظري للبحث الذي يدور حول سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في العالم المعاصر.

الخطوة الثالثة: وصف وتحليل واقع سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصرفي ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة عليها.

الخطوة الرابعة: وصف وتحليل واقع سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في كوريا الجنوبية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة عليها.

الخطوة الخامسة: عقد مقارنة تفسيرية لواقع سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر وكوريا الجنوبية

الخطوة السادسة التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء الدراسة النظرية وخبرتي دول المقارنة.

القسم الثاني: سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي

(إطارنظري)

تمهيد

أصبح تعليم الظل ملحوظاً في جميع أنحاء البلاد ولكنه أكثر أنتشاراً في بلدان عن غيرها، ولذلك عمدت الحكومات إلى التعامل بحكمة وتأنى مع هذه الظاهرة، لتجنب آثارها السلبية على النظم التعليمية، فبمجرد أن تصبح الظاهرة متأصلة في ثقافة الأفراد يصبح من الصعب الحد منها، والمعنى هنا ليس فقط الدروس الخصوصية المقدمة من قبل المؤسسات التجارية بل المقدمة أيضا من قبل المعلمين، ولذلك عملت العديد من الحكومات جاهدة على الإستعداد للتعامل مع هذه القضية الملحة، بدلاً من الإنتظار

حتى تصبح مشكلة متأصلة ولذلك وجدت هذه الحكومات سياسات مختلفة للتعامل مع هذه الظاهرة، ويمكن توضيحها فيما يلي:

وسوف يتم تناول حدود البحث في هذا القسم بالتفصيل، وذلك كما يلي:

أولاً: سياسة عدم التدخل Laissez- Faire Policy

قام صانعو السياسات في بعض الدول مثل تايلاند وماكو، بتجاهل نظام تعليم الظل، فسياسة عدم التدخل هى بمثابة إنعكاس لهذا النهج، وانقسمت هذه الحكومات إلى فئتين: الأولى، حكومات لاتمتلك القدرة على مواجهة تعليم الظل مثل(سريلانكا، ونيجيريا)، بسبب ضعف الحكومة، وضعف توافر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع تعليم الظل، وبالتالى لاتتدخل بأى شكل من الأشكال في تعليم الظل فلا يتم حظر تقديم الأشكال المختلفة من تعليم الظل، ولا توجد أى لوائح أوقوانين تنظم تعليم الظل أو تراقبه، فعلى سيبل المثال، لاتوجد أى ضوابط أو قوانين تنظيمية متعلقة بالدروس الخصوصية في كل من هونج كونج، وماكو، والفلبين، وتايلاند، ونيبال، والثانية، حكومات تمتلك القدرة على مراقبة وتنظيم تعليم الظل مثل كندا والمملكة المتحدة ، ولكنها ترى أن هذا القطاع خارج مسئوليتها، وتتخذ هذه الحكومات هذا الموقف، لسببين: الأول أنها تفضل أن تترك هذا الأمر لقوى السوق، والثانى أن حجم هذا القطاع غير مؤثر بشكل كبير.[xl]

ويتضح من ذلك، أن السلطات التعليمية تتجه بالكامل نحو تحسين النظام التعليمى الرسمى ومن ثم تحسين مستويات الطلاب، دون التوجه نحو الفاعلين في تعليم الظل، فلا تتدخل الحكومات أو السلطات التعليمية في عمل مؤسسات تعليم الظل بأى شكل من الأشكال.

ثانياً: سياسة الحظر Banning Policy

يعتبر الحظر من أكثر الأساليب أو السياسات تطرفاً في التعامل مع تعليم الظل وهو الحظر التام **Total Ban**، فيتم حظر جميع الممارسات المتعلقة بتعليم الظل أى الدروس الخصوصية المقدمة مقابل أجر، ولكن يُسمح بالدروس الخصوصية التى تكون في شكل تطوعى لضعاف التحصيل، وغيرهم من الطلاب الذين هم في حاجة إلى المساعدة، فبشكل عام ترى هذه السياسة أن الدروس الخصوصية تعزز أوجه عدم المساواة الاجتماعية[xli]، فتقوم الأجهزة والهيئات التشريعية الحكومية بتنظيم وتمويل حملات تختص بحظر الدروس الخصوصية، سواء كان ذلك في شكل خطابات أو نشرات حكومية، أو من خلال حملات عبر البرامج التلفزيونية والمواقع الإلكترونية الحكومية الرسمية، أو من خلال الصحف والمقالات والتقارير الرسمية.[xlii]

وتعمل الهيئات الحكومية التنفيذية بتوفير فرص لضعاف التحصيل من الطلاب لحضور دروس إضافية ممولة من قبل الدولة أو المتطوعين من المعلمين، وفرض كافة السبل للرقابه على تنفيذ اللوائح الخاصة بحظر الدروس الخصوصية، وفرض عقوبات صارمة على المخالفين من خلال التفتيش الدورى[xliii]، وتعمل المنظمات غير الحكومية جاهدة على تنظيم وتمويل حملات عامة موجهة نحو حظرالدروس الخصوصية والرقابة على تنفيذ الحظر المطبق على تقديم الدروس الخصوصية، وتنظيم فصول تطوعية أو ممولة من قبل الدولة لضعاف التحصيل.[xliv]

فعلى سبيل المثال يُحظر على المعلم إعطاء دروس خصوصية لطلابه أو لطلاب معلمين آخرين في ذات المدرسة أو لطلاب من مدارس أخرى في كلٍ من اليابان وبوتان ومنغوليا وتايون[xlv]، ويعتبر تقديم الدروس الخصوصية في قطر محظوراً، حيث يفرض القانون رقم ٢٣لعام ٢٠١٥، في المادة الخاصة بالخدمات التعليمية غرامات وعقوبات صارمة على مقدمي الخدمات التعليمية الذين يعملون خارج

إطار رقابة وزارة التعليم والتعليم العالي، ويمثل مقدمو الدروس الخصوصية غير المرخصين محور اهتمام وتركيز الحملة التي نظمتها الحكومة لضم جميع مقدمي الخدمات التعليمية تحت مظلتها الرسمية، ويعتبر تقديم الدروس الخصوصية غير خاضع للمعاير، ولكن هذا الحظر لاجدوى منه، فقد أشارت نتائج بحوث معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية عن التعليم الثانوي في قطر، إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي يتلقون الدروس الخصوصية في جميع المواد الأساسية.[xlvi]

ولذا عملت الحكومة في قطر على تطوير ممنهج لقطاع تعليم خصوصي منظم، ولذا قامت بإنشاء مراكز تقوية نظامية لتلبية احتياجات الطلاب من الدروس الخصوصية التكميلية مثل مركز اكسفورد وأكاديمية لندن، ومركز سيلفن التعليمي، كما عملت على توفير دروس خصوصية للطلاب تخضع لرقابة الوزراة من خلال برنامج نظام الدروس الخصوصية، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الطلاب من خلال تقديم:- **(xlvii)**

- ورش عمل لتحسين اكتساب المهارات في اللغة الأنجليزية.
- تحديد الطلاب المعرضين لخطر الرسوب بعد تحديد نتائج اختبارات تحديد المستوى.
- تقديم العديد من الصفحات عبرالفيس بوك بعنوان الدروس الخصوصية لعرض المزيد من الدروس للطلاب، ويتطلب أن يسجل الطالب بريده الالكتروني وكلمة السر حتى يتثنى له الإستفادة من هذه الصفحات.

ومما سبق يتضح، ضرورة التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة في السياسة، لتحقيق أقصى إستفادة ممكنة وضمان فاعلية التنفيذ، وضرورة فرض الرقابة الصارمة، ولكن مع ذلك لا تستطيع الحكومات فرض الحظر على الدروس الخصوصية بشكل كامل، حيث أصبحت الدروس الخصوصية ضروة ملحة ومنتشرة بين جميع الطلاب

على كافة المستويات، وهناك أنواع من الدروس الخصوصية يصُعب فرض حظر عليها مثل الدروس الخصوصية المقدمة للطلاب عبر الأنترنت.

ثالثاً: سياسة التنظيم والرقابة Regulation and Control Policy

قامت بعض الحكومات بدور هام في تنظيم الدروس الخصوصية للحد من أثارها السلبية من خلال إستخدام مداخل متعددة، فقد تقصر اللوائح التنظيمية لعمل الدروس الخصوصية على الجوانب غير التعليمية مثل مدى توافر سبل النجاة للطلاب، والتهوية الجيدة وما إلى ذلك، وقد تكون اللوائح التنظيمية أكثر شمولاً بحيث تشمل الرسوم، وحجم الفصول، والمناهج، ويدعم هذه اللوائح الرقابة على تنفيذها وفرض العقوبات، ولكن نقطة الإنطلاق أن يكون هناك إطار قانونى يضع ويحدد اللوائح التنظيمية الخاصة بتعليم الظل، ومن ثم تحديد الموارد اللازمة لإعداد هذه اللوائح والرقابة على تنفيذها.[xlviii]

ويعتبر هذا النهج من أكثر الأساليب فاعلية في التعامل مع تعليم الظل حيث يتضمن الحصول على بيانات ومعلومات عن حجم وشكل وتأثير هذا القطاع، ولكى يتم تنظيم تعليم الظل تضع وزارات التعليم والهيئات المسئولة في البلدان المختلفة مثل الصين في اعتبارها ضروة فرض رقابة على قطاع تعليم الظل من حيث مؤهلات المعلمين، والمناهج الدراسية المقدمة، والأسعار، والرسوم الدراسية المكلف بها الطلاب لما لهذه الأمور من تأثير كبير على مدى إستفادة الطلاب من الخدمات المقدمة لهم في الدروس الخصوصية بكافة أشكالها.[xlix]

وتقوم الحكومات في العديد من الدول مثل ماليزيا، والهند، وتايوان...، بوضع حد أدنى للمؤهلات التى يتمتع بها معلمو تعليم الظل، فعلى الأقل لابد أن يكون المعلم حاصل على مؤهل جامعي، وعلى مقدمى خدمات تعليم الظل؛ الإلتزام بذلك الأمر وعلى الحكومات والهيئات المسئولة مراقبة كافة العمليات المتعلقة بهذا الأمر واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة، وفرض رقابة على المناهج المقدمة في مؤسسات الدروس الخصوصية، وغيرها، وهل تتبع المناهج التى وضعتها وزارة التعليم في الدولة أم لا؟، وكذلك تحاول الحكومات جاهدة تحديد سقف لأسعار الدروس الخصوصية، وذلك مراعاةً للطلاب ذوى الأسر منخفضة أو متوسطة الدخل.[i]

فعلى سبيل المثال أصدرت الحكومة في تونس القرار رقم ٦١٩ لسنة ٢٠١٥، بشأن شروط تنظيم الدروس الخصوصية بداخل المؤسسات التعليمية على أن تكون بعد انتهاء اليوم الدراسي تحت إشراف المدرسة، حتى يتثنى لها أن تكون تحت سيطرة المدرسة، كما قامت وزارة التربية والتعليم بتونس بتحديد سقف لأسعار الدروس الخصوصية بمراحل التعليم قبل الجامعي المختلفة، بحيث تلائم مستويات جميع الطلاب ومنعاً لإستغلال المعلمين، وتفرض الحكومة رقابة صارمة على تنفيذ هذا القرار، ومعاقبة المخالفين بعقوبات رادعة بالغرامة المالية أو السجن.[ii]

وتقوم الأجهزة والهيئات التنفيذية بدورها في الرقابة على الممارسات الخاصة بعمل مراكز الدروس الخصوصية ومعلميها المرخص لهم بمزاولة المهنة، والتأكد من تنفيذ اللوائح الحكومية المنظمة لعمل الدروس الخصوصية، وتقوم جمعيات، ونقابات المعلمين في أوزبكستان، والصين، وسنغافورة، بتوفير فصول دراسية لتقديم الدروس للطلاب الذين لايستطيعون تحمل نفقات الدروس الخصوصية، وتشجع المعلمين على تقديم دروس إضافية لضعاف التحصيل من الطلاب دون مقابل مادى أثناء أو بعد ساعات العمل المدرسى، والرقابة على تنفيذ الحظر الخاص بتقديم معلمى المدارس

الدروس الخصوصية لطلابهم، بالإضافة إلى وضع ميثاق أخلاقى يوضح الممارسات الأخلاقية لعمل معلمى الدروس الخصوصية.[iii]

وهناك بعض الدول أتبعت سياسة الحظر في بداية الأمر، ولكن عندما ثبت عدم جدوى هذه السياسة في التعامل مع تعليم الظل وأنه من الصعب منع الطلاب والمعلمين من المشاركة في تعليم الظل أتجهت هذه الدول إلى التنظيم الممنهج لقطاع تعليم الظل، ووفقاً لما أشارت إليه وزراة التربية والتعليم في الصين أن قانون تعزيز التعليم في الصين ينص على أن شرطاً لحصول المعلمين على رخصة مزاولة المهنة، أن يكون لمعلمي مراكز الدروس الخصوصية نفس الحد الأدنى من مؤهلات معلمي المدارس الرسمية، ويحظرعلى معلمي المدراس الرسمية العمل في قطاع الدروس الخصوصية.[iiii]

ويتضح مما سبق، أن توجه بعض الدول نحو فرض الرقابة على تعليم الظل، وتنظيم عمل الموسسات الفاعلة فيه؛ محاولةً منها الحد من تأثيراته غير المرغوب فيها على الطلاب، والنظام التعليمى والمجتمع بأكمله، وأن كان من الصعب تنظيم عمل جميع أشكال تعليم الظل، ولكن تنظيم عمل الأطراف الفاعلة في بعض الأشكال يساهم في الحد من تأثيراته السلبية بدرجة ما، والإستفادة من تأثيراته الإيجابية في تعلبم الطلاب

رابعاً:- سياسة التشجيع Policy of Encouraging

تُعتبر الدروس الخصوصية لها أبعاد ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر بعض الدول مثل سنغافورة، وأستراليا، وماليزيا، وأوزبكستان، الدروس الخصوصية لها أبعاد ذات أهمية كبيرة تستحق التشجيع الفعال، وتعتمد السياسات الخاصة بهذه الدول على أن الدروس الخصوصية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الطلاب المختلفة، والمساهمة في تنمية رأس مال الأفراد ومن ثم رأس مال المجتمع، فعلى سبيل المثال توكل الحكومة في سنغافورة إلى المنظمات غير الهادفة للربح مسئولية إدارة الدروس

الخصوصية، التى ساهمت بشكل فعال في تحسين مستويات الطلاب، ومستويات دخول المعلمين، حيث أصبحت هناك نظرة لتعليم الظل أنه يوفر فرص للعمالة، فيمكن أن يكون هذا التشجيع على مستوى السياسة أو يكون في شكل مزيد من الدعم ونشر المعلومات لتقوية الصلة بين معلمى الدروس الخصوصية والمستفيدين منها، أو في شكل تقديم دورات تدريبية لمعلمى الدروس الخصوصية.[liv]

وتتعدد الأمثلة على هذا النهج، فعلى سبيل المثال في جنوب أفريقيا، دعا القلق الشديد حول انخفاض مستويات الطلاب في الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية في المدارس الثانوية إلى قيام الوكالات الحكومية وغير الحكومية **Government and Non-Governmental Agencies**، بتقديم دروس أضافية تكميلية للطلاب ، وفي يونيو عام ٢٠٠٧،أطلق وزير التعليم مشروعاً تجريباً جديداً يهدف إلى إحراز تقدم جيد في مستويات الطلاب **Making Good Progress** من خلال دعم توفير دروس فردية أضافية للطلاب في اللغة الإنجليزية، والرياضيات والعلوم ، والذى أستهدف الطلاب في السنوات الأولى من المرحلة الثانوية.[lv]

ويتضح من ذلك، تبنى هذه الدول نظرة إيجابية تجاه تعليم الظل، وسعى هذه الدول إلى الإستفادة من مميزات تعليم الظل وتآثيراته الإيجابية في تعلم الطلاب، مما يعود بالنفع على الطلاب وأسرهم، ومن ثم المجتمع بأكمله.

القسم الثالث: سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي بمصر دراسة وصفية تحليلية

بدأت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، فى مواجهة هذه الظاهرة فى وقت مبكر، لكن وسيلة المواجهة كانت غير مجدية، فقد تصورت أن المشكلة يكفيها إصدار القوانين والقرارات المانعة، بينما الوسيلة الناجحة هى معالجة الأسباب والظروف التى أدت إلى

ظهورها، وفيما يلي توضيح لسياسات الحكومة المصرية في التعامل مع الدروس الخصوصية:

١- حظر الدروس الدروس الخصوصية

أصدرت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني العديد من القرارات الوزارية التي تحظر العمل بالدروس الخصوصية بأي شكل من الأشكال، وفيما يلي بعض هذه القرارات :

نص قرار وزير التربية والتعليم **رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن حظر الدروس الخصوصية** في المادة الأولى على" يُحظر على أى من هيئات الإشراف والتدريس في جميع مدارس مراحل التعليم قبل الجامعي بما في ذلك مدارس التعليم الخاص أو العاملين بالمديريات والإدارات التعليمية وأجهزة الوزراة المختلفة عرض أو قبول أو القيام بإعطاء درس خاص لأي طالب أو لمجموعة من الطلاب في أية مادة من مواد الدراسة، وذلك فيما عدا مجموعات التقوية التي تتولى المدارس تنظيمها في إطار القواعد العامة المقررة في هذا الشأن[lvi]، **ونص قرارقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧وتعديلاته بالمادة ٨٧ على أنه**" لوزير التربية والتعليم أو المحافظ المختص أن يأمر بإجراء التحقيق مع أي من شاغلي الوظائف المنصوص عليها بهذا القرار قانونياً إذا أعطى دروساً خصوصية، أو ارتكب أية مخالفة تأديبية وفي هذه الحالة يكون التصرف في التحقيق سواء بالحفظ أو بتوقيع الجزاء المناسب أو بالإحالة إلى المحاكمة التأديبية بقرار من الوزير أو المحافظ بحسب الأحوال[lvii]، **ونص القرار الصادر عن وكيل وزارة التربية والتعليم ببورسعيد لسنة ٢٠١٨، في المادة الثانية على أنه**" على مديري المدارس بكافة المراحل التعليمية إعمال أوجه التعليمات وإتخاذ كافة الإجراءات التالية:[lviii]

- إتخاذ كل مايلزم قانوناً لتفعيل القوانين واللوائح والقرارات الوزارية بشأن حظر الدروس الخصوصية بالنسبة لجميع هيئة التدريس التابعين لإدارته والإبلاغ عن كل من يقوم بإعطاء الدروس الخصوصية لإتخاذ كافة الإجراءات التأديبية ضده.
- متابعة الطلاب بمدرسته أولاً بأول وسؤالهم بصفة مستمرة عمن يقوم بإعطاء الدروس الخصوصية أو يحرض عليها أو من يجبرهم على ذلك.

ونجد أن كل قوانين الدولة لاتسمح بإقامة مراكز تعليمية للدروس الخصوصية، إلا أن هذه المراكز لجأت للأبواب الخلفية للإبقاء على هذه المراكز من خلال الحصول على تراخيص من وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة الأوقاف، والجمعيات الأهلية، أو التخفي بالمساجد، والكنائس للتهرب من دفع الضرائب، فهناك تراخيص تمنحها الدولة للمراكز التعليمية بعيداً عن أنشطة الدروس الخصوصية مثل مراكز تعليم اللغات والكمبيوتر، والكثير من هذه المراكز تُمنح الترخيص تحت هذا المسمى، ولكنها في الواقع تعمل في مجال الدروس الخصوصية، وتمنح وزارة التضامن الاجتماعي بعض المراكز تراخيص لإقامة مراكز تعليمية لغير القادرين مجاناً، ولكن لاتلتزم المراكز بذلك وتقدم خدماتها لجميع الطلاب بمبالغ مالية مرتفعة.[lix]

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد نجحت في منع فتح مراكز الدروس الخصوصية اعتباراً من أكتوبر ٢٠٢٠ بسبب أزمة كورونا خلال فترة الحظر تفادياً لانتشار العدوى، وأعلن وزير التربية والتعليم والتعليم الفني من خلال مؤتمر صحفي في ٢١يوليو٢٠٢١، أن مراكز الدروس الخصوصية لن تعود وامتحانات الثانوية العامة بصورتها التقليدية القائمة على الحفظ وتوقعات الإجابات النموذجية انتهت، وأن الوزارة تعمل على طرح بدائل للدروس الخصوصية من خلال مكتبات إلكترونية تعليمية وقنوات تعليمية تفاعلية ودروس تفاعلية بالفيديو ولكن هذه الوعود مازالت تصريحات رهن وجود إجراءات عملية جادة.[lx]

ويتضح من ذلك أن حظر الدروس الخصوصية وتجريمها، وتشديد العقوبة على معلميها لايُعتبر الحل الأمثل في التعامل مع هذه الظاهرة، فمن الأفضل الإلتفات إلى حل مشكلة الدروس الخصوصية ذاتها، المتمثلة في إصلاح المنظومة التعليمية ومعالجة الأسباب التي دعت إلى تفشي الدروس الخصوصية من جذورها. وإلا لن تتمكن الحكومة من التعامل بجدية مع هذه المشكلة وتتحول القوانين التي أصدرتها في مواجهة هذه الظاهرة إلى مجرد حبر على ورق.

٢- تقديم البدائل الرسمية

في إطار سعي وزراة التربية والتعليم والتعليم الفني لمواجهة الدروس الخصوصية عملت على تقديم بعض البدائل للدروس الخصوصية منها: نظام المجموعات المدرسية، فقد صدر القرار الوزاري رقم(٥٣) لسنة ٢٠١٦بشأن المجموعات المدرسية، والذي يحد من انتشار الدروس الخصوصية، ويركز على حرية اختيار الطالب للمجموعة التي يتلقى فيها المجموعات الدراسية في ضوء الجدول المعلن المتضمن أسماء المعلمين، حيث تم تحديد اشتراكات رمزية حسب المستوى الأقتصادي لكل محافظة بالإضافة لاختيار الطالب للمعلم بناءً على رغبته داخل مدرسته أو أي مدرسة أخرى[lxi]، بإعتبارها وسيلة تعويضية تتبناها الوزارة لتعليم ضعاف التحصيل من الطلاب خارج ساعات عمل المدرسة الرسمية داخل المدرسة وذلك لتقويتهم في بعض المجالات الأكاديمية التي يحتاجها تعلمهم ونجاحهم، ولكن نلاحظ أن أسلوب تقديم المجموعات الدراسية بالمدارس المصرية لايحقق الغرض منها حيث أنها توظف نفس المعلم ونفس الأساليب التدريسية والفصل الدراسي، كما هو الحال في تعليم الطلاب صباحاً، فهي امتداد لدراستهم الصباحية، وبالتالي فإن تقديمها بهذا الشكل لايحقق الغرض منها المتمثل في معالجة نواحي الضغف في مستويات الطلاب أو تعويض الطلاب عما يحتاجونه، ولاتراعي الاحتياجات المتنوعة للطلاب.[lxii]

ويتضح من ذلك ضعف جودة مجموعات التقوية بالمدارس المصرية، والتي تُعتبر بديل ومعالجة رسمية للدروس الخصوصية بمصر من جانب الوزارة، ولكن التطبيق يكون مختلف تماماً عما هو مكتوب بالأوراق الرسمية مما أدى إلى عدم تحقيقيها لأهدافها المحددة، وعزوف الطلاب عن الإلتحاق بها والتوجه نحو الدروس الخصوصية رغم تكلفتها العالية.

وفي إطار التعاون بين وزراة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة الإعلام تم تقديم برنامج "**دروس على الهواء**" الذي يهدف إلى مساعدة الطلاب في فهم المواد الدراسية المختلفة، في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، بعيداً عن الدروس الخصوصية التي أثقلت كاهل أسرهم [lxiii]، كما أتاحت الوزارة ثلاثة قنوات فضائية تعليمية على التليفزيون المصري عبر القمر الصناعي **Nil Sate**، ومتاحة أيضاً عبر الأنترنت عبر موقع الوزارة برامج مراجعة للمرحلة الثانوية ، وقناة مدرستنا ٢ لمرحلة الثانوي العام.[lxiv]

ومن الجدير بالذكر أن الكثير من التجارب في مصر أثبتت أن إعداد برامج تعليمية تليفزيونية وبثها للطلاب عدم فاعليتها، نظراً للصعوبات والمعوقات الكثيرة التي تحول دون إستفادة الطلاب منها، والتي من أهمها التوقيت، فمن غير المعقول ضبط موعد بث البرامج مع موعد تدريسها بالمدارس.[lxv]

ويتضح من ذلك، أن إستفادة الطلاب من البرامج التلفزيونية محدودة، ولا تفي بالغرض التي أُعدت من أجله، وذلك نتيجة لضعف التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والقائمين هلى إعداد هذه البرامج.

القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على سياسات تعليم الظل فى مصر.

تُعتبر كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل السياسية، من أكثر العوامل تأثيراً وتأثراً في هذا الصدد، وفيما يلى عرض لهذه العوامل:-

١ – العامل الاقتصادي

بدأت مرحلة جديدة في التاريخ المصري مع قيام ثورة ١٩٥٢، فقد تميزت هذه المرحلة بتأميم كل المشروعات الصناعية والتجارية والمالية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت لمصريين أو أجانب، حيث أن السياسة الاقتصادية اعتمدت في بدايات مرحلة الثورة على تشجيع رأس المال الخاص لتطوير أنشطة الاقتصاد المختلفة واستمر القطاع الخاص في سيطرته على ما يقرب من ٩٥٪ من حجم الاقتصاد الوطني تماماً كما كان قبل قيام الثورة كما عملت حرب ١٩٦٧ إلى خسارة مصر لمصدرين رئيسين من مصادر النقد الأجنبي وهما عوائد قناة السويس، وعوائد البترول المستخرج من شبه جزيرة سيناء التي تم احتلالها، مما دعا إلى زيادة النفقات العسكرية بعد هزيمة ١٩٦٧، وتوجيه جانب كبير من طاقات الدولة للاستعداد للحرب التي تمت في ١٩٧٣، وكما أن زيادة تكلفة الدعم الحكومي بشكل كبير نظراً للزيادة المطردة في تعداد السكان، واستخدام الحكومة لسعر صرف رسمي غير واقعي للعملة المحلية. [lxvi]

فبعد حرب ١٩٧٣ اتجهت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة بهدف تحديث الاقتصاد المصري وتحقيق معدلات نمو أعلى على الناتج المحلي الإجمالي وحيث أن تحقيق ذلك وقتها كان يتطلب توافر موارد مالية وفنية تفوق ما تمتلكه مصر، عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار الأجنبي وإعطائه أولوية خاصة، وقد إدت سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات إلى حدوث أزمة اقتصادية كبيرة في مصر في الثمانينيات، فبدأت تعاني الدولة من انخفاض كبير في النمو الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض حصة الانفاق على التعليم قبل الجامعي بنهاية فترة الثمانينيات، مما دعا إلى تأثر التعليم بشكل كبير، والإستعانة بالمساعدات الخارجية خاصة من البنك الدولي، واليونيسيف. [lxvii]

ونتيجة لضعف التمويل الحكومي في الوفاء بإحتياجات عمليات الإصلاح التعليمي، وتوجه معظم ميزانية التعليم للأجور، وما يخصص منها للأبنية التعليمية لايذكر، دعا إلى نقص الأبنية التعليمية، وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة، ووجود المدارس ذات الأبنية القديمة ذات الطابق الواحد أو الطابقين شبه المتهدمة، مما أدى إلى كثافة الفصول الدراسية، والتي تُعتبر من أهم المشكلات التي تعاني منها المدارس المصرية في أنحاء الجمهورية، وبصفة خاصة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، وتؤثر بشكل كبير على فرص الطلاب في استيعاب المواد الدراسية، مما دعا إلى تفاقم مشكلة الدروس الخصوصية، حيث يبحث الطلاب من خلالها على أماكن جيدة للحصول على فرص للخدمات التعليمية، ووجدت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني صعوبة شديدة مواجهة هذه الظاهرة أو القضاء عليها.[lxviii]

وقد شهدت مصر تراجع كبير في الأوضاع الاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والانقلاب العسكري في يوليو عام ٢٠١٣، فقد عملت ثورة ٢٥ يناير على تراخي التنمية الاقتصادية، ومن ثم عدم الاستقرار المالي، ويرجع ذلك إلى تدهور حالة الأمن، والسياحة، ومعدلات الاستثمار، وانخفاض تدفق رؤوس الأموال من الخارج (سواء من الأجانب أو المصريين)، وقد شهدت الفترة ما بعد ٢٠١١ تداعيات كبيرة ومتداخلة على مستوى الاقتصاد المصري، وعدم الاستقرار في سوق الأوراق المالية رغم الاستقرار النسبي للأوضاع السياسية، وعودة المؤسسات السيادية للعمل بقوتها، وطرح مشروعات كبرى للاستثمار الداخلي والخارجي، وخلق بيئة صالحة لتدفق رؤس الأموال الأجنبية، إلا أن سوق الأوراق المالية لاتزال غير مستقرة، وأدائها يبنى على التردد، والمخاوف التي تسيطر على المستثمرين الأجانب من الاستمرار في بقاء استثمارتهم.[lxix]

وتوجهت الحكومة الحالية نحو تحديث البنية التحتية، وتوسيعها بمشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والإنتاج الصناعي، والإنتاج الزراعي، ومن بينها مشاريع السكك الحديدية، والطاقة الكهربائية والمياه والإسكان والبتروكيماويات وبناء المدن الجديدة، وقد خصصت لها عشرات المليارات من الدولارات من خلال ضمانات واستثمارات خاصة وقروض أجنبية، وحيث يتم الاعتماد بشكل متزايد على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الأجنبية.[lxx]

أي أن تداعيات ثورة ٢٥ يناير عملت على انهيار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتفكك الدولة، مما أدى إلى تدهور حالة التعليم في المدارس، وعجز الدولة عن محاربة الدروس الخصوصية، لعدم قدرتها على توفير البديل.

٢ – العامل السياسي

تنتهج الدولة سياسة المجاملات في شغل الوظائف والمناصب العليا في الدولة، حيث يتم تعيين أهل الثقة، وإبعاد أهل الجدارات، مما أدى إلى غياب السياسات التعليمية الواضحة التي يتم الإتفاق عليها من قبل المجتمع بكافة مؤسساته والاعتماد على اجتهاد الوزراء المسئولين، حيث يترك الوزير بصمته على سياسات الوزارة ثم يأتي بعده وزير أخر يهدم سياسة سابقه، ويقيم نظام جديد، فيقوم الوزير الحالي بتقديم تصريحات هيكلية بالفعل في منظومة التعليم، ولكن لايبدو واضحاً أي خطط متكاملة للتطوير بل هي مجرد إجراءات متفرقة، وفي أحيان كثيرة يتم التراجع عنها بعد فترة قصيرة، فعلى سبيل المثل صرح وزير التعليم قبل الجامعي الحالي في عام ٢٠١٧ عن نيته لتقنين الدروس الخصوصية، ولكن لم يكن واضحاً كيف له أن يقنن هذا؟، كما أن استبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة في وضع السياسات التعليمية، ومتابعة تنفيذها، وتقييمها الأثر الأكبر في تعثر السياسة التعليمية في مصر.[lxxi]

ونتيجة لذلك، صدرت قرارات عشوائية غير مدروسة، أو قرارات غير واقعية، وغير ملموسة، أدت إلى زيادة معاناة التعليم، وتقليص الإنفاق الحقيقي على التعليم، مما دعا إلى النقص الشديد في المباني التعليمية، ومستلزمات التعليم، وقلة تعيين المعلمين، حيث لا يتم تعيين المعلمين لعدة لسنوات مما أدى إلى عجز شديد في أعداد المعلمين، وكذلك الكثافة العالية للطلاب التي تبتلع أي محاولات للإصلاح، ولذلك عجزت الوزارة عن إصلاح منظومة التعليم، بما يفي باحتياجات الطلاب، مما أدى إلى صعوبة مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية التي تُعتبر البديل عن نظام التعليم العام.

القسم الرابع: سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي بكوريا الجنوبية دراسة وصفية تحليلية

أدركت الحكومة الكورية أن حجم وتأثير التوسع فى تعليم الظل يتطلب سرعة الإستجابة من واضعي السياسة التعليمية، بحيث تكون من الأمور الملحة التى يناقشها صناع السياسة، فبدأت استجابات السياسة التعليمية نحو تعليم الظل بتعزيز الإصلاحات فى النظام التعليمي، للحد من المشاركة فى تعليم الظل من قبل الطلاب الكوريون.

فقامت الحكومة الكورية بمجموعة من الإصلاحات الحكومية منذ بداية الستينيات، والتى ركزت بشكل أساسي على اخماد دافعية الأسر نحو السعى إلى الطلب على الدروس الخصوصية مثل إلغاء اختبار القبول فى المدارس المتوسطة عام ١٩٦٩ **Abolition of Middle School Entrance Exemption**، وسياسة تكافؤ الفرص فى المدرسة الثانوية عام ١٩٧٣ **High School Equalization Policy** [lxxii]، وقامت الحكومة الكورية بمشاركة أولياء الأمور وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئسيين فى صياغة السياسات، فعلى سبيل المثال أجرت وزارة التعليم والأحصاء دراسة استقصائية تدور حول كيفية تقليل نفقات تعليم الظل، وأستعانت ببعض الخيارات

التي أقترحها أولياء الأمور وأصحاب المصلحة وكانت تدور حول تطوير برامج التعليم عبر الأنترنت وبرامج ما بعد المدرسة.[lxxiii]

وتعتبر كوريا الجنوبية من أكثر دول شرق آسيا فاعلية فى تنفيذ سياسات تعليمية تستجيب بشكل فعال للتعامل مع تعليم الظل، هذا بالإضافة إلى جانب تعزيز وتطوير نظام التعليم الرسمي، فعملت كوريا على إتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع الدروس الخصوصية للحد من تأثيرها السلبي، ولتعزيز المساواة فى الحصول على الفرص التعليمية.[lxxiv]

وفيما يلى توضيح لما قامت به الحكومة الكورية من سياسات فى التعامل مع تعليم الظل:

١- **حظر الدروس الخصوصية، وتقديم البديل المدرسي:**

فرضت الحكومة الكورية حظراً شاملاً على الدروس الخصوصية فى عام ١٩٨٠، ضمن ما يعرف بقانون إصلاح التعليم، وساعد هذ الحظر على الحد من الدروس الخصوصية بين الطلاب التى كانت تقدم بتكلفة عالية جداً، وعلى الرغم من هذا القانون أستمر وجودها لرغبة الطلاب وأولياء الأمور فى دخول الجامعات المرموقة، وبعد الأعتراف بأن فرض حظر شامل لم يحل المشكلة، وواجهت الحكومة العديد من الضغوطات للتخفيف من حدة الحظر، وبالفعل قامت بذلك على عدة مراحل، وتم تحويل الأمر إلى الهيئات القضائية من قبل العديد من المنظمات المدنية وبالفعل أصبح حظر الدروس الخصوصية غير دستورى فى عام ٢٠٠٢[lxxv]

كما صدر فى عام ٢٠١٣ قانون بمنع المعلمين فى المدارس النظامية العامة أو الخاصة، من تقديم الدروس الخصوصية، وإستكمالاً لذلك نظمت الحكومة برامج ما بعد المدرسة كبديل قانونى بهدف تقليل نفقات الطلاب على الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الفاعلين فى تعليم الظل (مؤسسات أو أفراد)، والحد من أعتماد الطلاب على الأشكال المختلفة من تعليم الظل بشكل كامل، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين

جميع الطلاب، وإعادة الثقة فى الخدمات التعليمية المقدمة فى المدارس من قبل الجمهور العام[lxxvi].

ويتضح من ذلك أن سعي الحكومة الكورية لتطبيق حظر شامل على ممارسات تعليم الظل، امر في غاية الصعوبة، حيث أنه مترسخ في ثقافة المجتمع الكوري.

٢- فرض الرقابة على جودة مؤسسات الدروس الخصوصية

منذ إعلان المحكمة الدستورية انتهاك الحظر المطبق على الدروس الخصوصية لحقوق الإنسان وعدم دستوريته فى عام٢٠٠٢؛ عمدت السلطات الكورية إلى تنظيم تعليم الظل وإدارته بدلاً من إتباع سياسة الحظر، وأدخلت الحكومة اللوائح والخطط المباشرة المختلفة، فبدأت بمراقبة جودة مؤسسات الدروس الخصوصية من حيث المرافق، ومؤهلات المعلمين، والرسوم، وجودة الخدمة المقدمة، وما إلى ذلك، كما وضعت نموذجاً وطنياً لتقديم الدروس الخصوصية.[lxxvii]

كما فرضت الحكومة الكورية سقف لأجور وأوقات مراكز الدروس الخصوصية، فأنشئت فى عام ٢٠٠٨ خط اتصال ساخن لشكاوى أولياء الأمور من ارتفاع أجور الدروس الخصوصية، كما فرضت السلطات الكورية ضرورة إغلاق مراكز الهاكون بحلول الساعة العاشرة مساءً وتم تفعيل القرار فى ١٩٩٦، ثم امتد لأنحاء البلاد كافة فى عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى توفير مزيد من المعلومات والبيانات عن عمل الأطراف الفاعلة فى تعليم الظل، وتزويد أولياء الأمور والطلاب بهذه المعلومات لمساعدتهم فى اتخاذ قرارات أكثر استنارة فى تعليم أبنائهم.[lxxviii]

ويتضح أن فرض الرقابة على عدد ساعات عمل مؤسسات تعليم الظل وأوقاتها للحد من التأثيرات السلبية على رفاهية الطلاب.

كما عملت الحكومة الكورية أيضاً على توفير بدائل عامة لمؤسسات تعليم الظل لتعزيز الوصول الأكثر انصافاً للتعليم من خلال التوسع فى تقديم دروس ما بعد المدرسة، وتطوير إمكانات التقنيات التكنولوجية الحديثة لتحسين فرص الطلاب فى

التعلم، خاصة طلاب الأسر منخفضة الدخل وطلاب المناطق الريفية النائية التى لا تحظى بإمكانية الوصول إلى مؤسسات الدروس الخصوصية.[lxxix]

ويتضح مما سبق أن الحكومة الكورية عملت على أن تراعي التوازن بين النهج الصارم لقوانين اللوائح التنظيمية والنهج الميسر عند وضع القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بتعليم الظل حيث أن لكل فترة زمنية متطلباتها التى تستوجب إتباع النهج المناسب لها.

وفى ظل أزمة كورونا، قامت وزراة التعليم فى فبراير ٢٠٢٠- وهى الهيئة الرئيسة المسؤولة عن تنظيم اللوائح العامة لإدارات التعليم المحلية- بإطلاق منصة تعليمية تمولها وتديرها، استجابة لتداعيات فيروس كورونا؛ تهدف إلى توفير الموارد التعليمية للطلاب من رياض الأطفال إلى نهاية مرحلة التعليم الثانوى، وتقدم هذه المنصة أكثر من ٢٨ألف دورة تعليمية عبر الأنترنت، وقامت هذه المنصة بدور كبير فى الإنتقال من التعليم بالمدرسة إلى التعلم المنزلي وساعدت الطلاب على تطوير مهارات التعلم الذاتى[lxxx]، بتطوير القوانين الخاصة بمؤسسات تعليم الظل، وإدارتها، وتقوم الحكومات المحلية بتنظيم اللوائح المفصلة لتعليم الظل، ولذا صنفت إدارات التعليم المحلية القائمين على تقديم الأشكال المختلفة من تعليم الظل فى مارس عام ٢٠٢٠م، إلى ثلاث فئات: الهاكون **Hagwons**، ومراكز التدريب **Training Centers**، والمعروفة بأسم **Gyo Seup So**، والمعلمين الخصوصيين **Private Tutors**[lxxxi]، والجدول التالى يوضح عدة ضوابط فى عمل الفئات الثلاثة القائمة على تقديم خدمات تعليم الظل فى ظل جائحة كورونا:

جدول (٤)

ضوابط فى عمل الفئات القائمة على تقديم خدمات تعليم الظل فى ظل جائحة كورونا[lxxxii]

الأبعادالتنظيمية Regulatory Dimensions	الهاكون Hakwons	مراكزالتدريب Training Centers Gyo Seup (So)	المعلمين الخصوصين Private Tutors
عدد الطلاب فى الفصل الدراسي	أكثر من عشرة طلاب	أقل من تسعة طلاب أو يساويهم	أقل من تسعة طلاب أو يساويهم
عدد المواد الداراسية التى يتم تدريسها	عدد غير محدود	مادة واحدة	عدد غير محدود
التوسع فى إنشاء الفروع	مصرح به	غير مصرح به	لايوجد معيار
متوسط المساحة لكل طالب	أكثر من متر مربع لكل طالب	أكثر من ثلاثة أمتر مربعة لكل طالب	لايوجد معيار
المرافق	لها معايير محددة	لها معايير محددة	لايوجد معيار
متطلبات تنقية وتطهير البيئة التعليمية	متوافرة، وموحدة فى جميع مؤسسات الهاكون	متوافرة، وموحدة فى جميع مراكز التدريب	غير موحدة
تعين المحاضرين	مسموح به	غير مسموح	غير مسموح
الخلفية العلمية للمحاضرين	درجة جامعية أو أعلى	درجة جامعية أو أعلى	غير موحد
الشفافية فى الإعلان عن الرسوم الدراسية	متوافرة	متوافرة	تطبق بناءً على رغبة آولياء الأمور
إمكانية تعديل الرسوم الدراسية	يمكن	يمكن	يمكن
استلام فاتورة بالرسوم الدراسية	مطبقة	مطبقة	مطبقة
حد لإنتهاء أوقات العمل	الحادية عشر مساءً	الحادية عشر مساءً	الحادية عشر مساءً

ومن خلال الجدول السابق يتضح أنه، يمكن التمييز بين الفئات الثلاثة من خلال أن مؤسسات الهاكون يمكنها تقديم خدمتها لمئات الطلاب، وفى جميع المواد، والموضوعات الدراسية، أما مراكز التدريب فإن عدد الطلاب بها محدود، وتُقدم مادة دراسية واحدة فقط، أما المعلمين الخصوصيين فهم عادة ما يكونوا من طلاب الجامعات، وخريجيها، ويعملون بدوام جزئى، فقد عملت الإدارات التعليمية بكوريا الجنوبية على تنظيم مراكز ومؤسسات تعليم الظل بشكل أكثر صرامة من حيث المرافق، وأماكن التدريس، والنظافة، والسلامة العامة للطلاب والمعلمين، والرسوم الدراسية.

وعملت الحكومة الكورية على تقليل رسوم الدروس الخصوصية فى ظل الوباء العالمى، ففي أبريل ٢٠٢٠، أصدرت وزارة التعليم والأحصاء الكورية قراراً بأن تكون تكلفة الدروس الخصوصية عبر الأنترنت أقل بنسبة ٣٠٪ عما سبق[lxxxiii]

وفى سبتمبر ٢٠٢٠، قدمت لجنة الكونجرس تعديلاً فى قانون إنشاء مؤسسات الهاكون ينص على أن وزارة التعليم والأحصاء الكورية، ومديريات التعليم يحق لها إغلاق مؤسسات الهاكون فى حالة إحتمالية اصابة الطلاب بخطر وبالتالى أزدات سلطة الحكومة فى الأشراف الإدارى على الهاكون، فتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن وزير التعليم الكورى له الحق فى:[lxxxiv]

- الإشراف والتوجيه لعمل مؤسسات تعليم الظل، وفقاً لما يراه مناسباً للصالح العام.
- تحديد أوقات عمل مؤسسات الهاكون ومراكز التدريب التى تقدم الدروس الخصوصية، وكذلك أوقات عمل المعلمين الخصوصين من حيث الحد الأقصى لانتهاء العمل.
- تلقى الشكاوى الخاصة بالرسوم الدراسية التى يفرضها معلمى الدروس الخصوصية العاملين لصالحهم الخاص والتعامل معها.
- التوجيه بإنشاء مراكز للتعامل مع الإدعاءات، والشكاوى الخاصة بالمواطنين الخاصة بالرسوم الأضافية أو الباهظة، وتقديم مكافأت مالية للمبلغين عن أى أنشطة غير قانونية، أو أى مخالفات من قبل المعلمين لصالحهم الخاص، أو المؤسسات.

- اغلاق مؤسسات الهاكون إذا لزم الأمر، وفرض عقوبات إدارية وتنفيذها على المخالفين.
- الرقابة الدورية على أسعار الرسوم الدراسية، والدفاتر الخاصة بالحسابات والإمتثال لقانون السلامة العامة للطلاب والمعلمين، وتحسين المرافق وأماكن التدريس، ومدى توافر المعدات اللازمة للتعامل مع حالات الطوارىء، وغيرها من الجوانب الآخرى.

ويتضح مما سبق أن سياسات تعليم الظل الكورية تتسم بالديناميكية، ويمكن تعديلها، وتغيرها لتتلائم مع الظروف والأوضاع الجديدة، فمع تفشى الوباء العالمى- فيروس كورونا- استجابت الحكومة الكورية برد فعل سريع وفعال فى التعامل مع التداعيات التى فرضتها أزمة كورونا.

القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على سياسات تعليم الظل فى كوريا الجنوبية

تُعتبر كل من العوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، من أكثر العوامل تأثيراً وتأثراً فى هذا الصدد، وفيما يلى عرض لهذه العوامل:-

١- العامل السياسي

بدأ نمو الدروس الخصوصية التكميلية بكوريا الجنوبية منذ فترة الخمسينيات من القرن العشرين بعد استقلال كوريا فى عام ١٩٤٨، والحرب الكورية فى الفترة من١٩٥٠إلى ١٩٥٣م، حيث أرتفعت مستويات القلق بين السكان الكوريون بشأن التعليم العام الشامل وأن التعليم هو السبيل الوحيد للإرتقاء والحراك الاجتماعى للأفراد، ولذا كانت المنافسة شديدة على الإلتحاق بجامعات النخبة فى كوريا الجنوبية، مثل جامعة سيول الوطنية **Seoul National University** .[lxxxv]

ولذا زاد الطلب على الدروس الخصوصية بين الطلاب الكوريون بشكل كبير، وحاولت الحكومة العسكرية في ذلك الوقت اتباع الديكتاتورية من خلال فرض الحظر

على جميع أشكال الدروس الخصوصية فى عام ١٩٨٠م، حيث أعتبرت أن هذه السياسة هي الأنسب في التعامل مع الحاجة الملحة للدروس الخصوصية، وكانت العقوبات رادعة على المخالفين، لدرجة أنه تم فصل رئيس مقاطعة تشيجو **the Mayor of Province of Cheiu**، بسبب تقديمه دروس خصوصية لأحدى الطالبات فى مادة اللغة الإنجليزية، وتحول نظام الحكم الكوري إلى نظام ديمقراطي وأزداد وعي المواطنين بحقوقهم، وأستحدثت الدولة آليات جديدة لضمان حقوق المواطنين، ونما لدى المواطنين الكوريون قيم المواطنة، والحرية، والتعبير عن الرأى من خلال تشكيل المنظمات والأحزاب المختلفة .[lxxxvi]

ولذا تم النظر إلى الحظر المطبق على الدروس الخصوصية على أنه ينتهك حرية الآباء فى تعليم أبنائهم، ولذا تم تخفيف الحظر على مراحل إلى أن أعلن إلغائه دستورياً فى عام ٢٠٠٠، وأدركت الحكومة الكورية أن عليها أن تتجه نحو تنظيم الدروس الخصوصية، وفرض الرقابة على مؤسسات الدروس الخصوصية؛ حيث أن جميع فئات الشعب الكوري تتجه نحوالاعتماد على الدروس الخصوصية فى تعليم أبنائهم، ويصعب على الحكومة تجاهل رغبتهم؛ خاصة بعد قيام الحكومة الكورية، بإجراء انتخابات رئاسية عام ٢٠١٧م.[lxxxvii]

كما قامت أيضاً، فى أبريل عام ٢٠٢٠م، بإجراء انتخابات عامة لأعضاء المجلس الوطنى بهدف زيادة نسبة تمثيل الأحزاب الصغيرة فى الجمعية الوطنية، ولذا قامت الحكومة بإنشاء حزب الحرية المعارض والمعروف بأسم حزب القوة الشعبية **The People's Power Party**، وحزب مستقبل كوريا **The Future of Korea Party** ، وذلك بهدف زيادة نسبة تمثيل هذه الأحزاب فى الجمعية الوطنية ووصول جميع أصوات فئات الشعب الكورى للحكومة.[lxxxviii]

ويتضح مما سبق أن هناك تزامن بين التحرك نحو الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية فى كوريا الجنوبية والتوجه نحو تنظيم ممارسات تعليم الظل و فرض الرقابة.

٢ – العامل الاقتصادى

أشارت العديد من الدراسات والأبحاث أنه، مع بداية القرن الحادى والعشرين، أصبحت الدروس الخصوصية جهة توظيف رئيسة فى كوريا الجنوبية، فتعتبر من أكثر الأعمال المربحة فى كوريا الجنوبية، ففى عام ٢٠٠٩، ورد عن معهد الأبحاث الكوري للتعليم والتدريب المهنى أنه فى عام ٢٠٠٨بلغ عدد العاملين فى مدارس الهاكون ٥١٨٠٠٠ شخص، وهو ما يُقدر بحوالى ٢و٢٪ من القوى العاملة الكورية، ويُعتبر هذا العدد أكبر من عدد الأفراد الكلى العاملين فى الدروس الخصوصية فى أماكن أخرى من العالم.[lxxxix]

فتمتع كوريا الجنوبية بقدرعالٍ من التنافسية بين دول العالم على المستوى الاقتصادى؛ يرجع بشكل كبير إلى مبادرة حكومة مون "الأقتصاد المتمركز حول الأفراد" **People- Centered Economy**، والتى تركز بشكل أساسي على خلق فرص عمل جديدة للأفراد وتوسيع نطاق رفاهية الأفراد بزيادة أجورهم، وعملت المبادرة بشكل أساسي على انتقال عقود العمل غير المستقرة للأفراد إلى عقود مستقرة بوظائف دائمة، والأعتراف بالدروس الخصوصية كمهنة أساسية فى كوريا الجنوبية يعمل بها العديد من الكورين، وتساهم بشكل كبير فى تحقيق رفاهية الأفراد ونمو الاقتصاد الكورى، مما عمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادى الكوري، حيث أصبح أعلى من متوسط معدلات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأرتفع الناتج الأجمالى المحلى بنسبة ٢.٨٪ فى عام ٢٠١٦، و٣.١٪ فى عام ٢٠١٧، وفى نهاية ٢٠١٧، زادت نسبة الأحتياطي الكوري من العملات الأجنبية، وأنخفضت الديون بنسبة كبيرة بالإضافة إلى أن كوريا الجنوبية قد سجلت فائض قياسى فى الحسابات الجارية فى عام ٢٠١٨ .[xc]

وقد أشار مارك براى فى عام ٢٠١٩، إلى أن صناعة الدروس الخصوصية الكورية أصبحت أكبر جهة توظيف لجميع خريجى الجامعات الكورية الجدد، وأشارت

وزارة التعليم والأحصاء الكورية إلى أن حجم الإيرادات السنوية فى قطاع الدروس الخصوصية بلغ ٣٠٣٦ تريليون وون (٢٩٨مليار دولار أمريكى) فى عام ٢٠٢٠م.[xci]

ويتضح من ذلك أن الحكومة الكورية أدركت أنه من الأفضل الإستفادة من قطاع تعليم الظل واستثماره في تنمية رأس المال البشري.

القسم الخامس : دراسة مقارنة تفسيرية لسياسات تعليم الظل بكوريا الجنوبية ومصر

سوف يتم التعرف على أوجه التشابه والأختلاف فيما يتعلق بسياسات تعليم الظل في كوريا الجنوبية ومصر:

١- سياسة الحظر

سوف يتم التعرف على أوجه التشابه والاختلاف المتعلقة بسياسة الحظر فيما يلي:

أ- أوجه التشابه

تتشابه مصر وكوريا الجنوبية في إتباع سياسة حظر الدروس الخصوصية في بداية التوجه نحو الدروس الخصوصية، حيث رأت كلتا الدولتين أن اتباع سياسة الحظر يحقق الأمن القومي للبلاد، ويعرف **الأمن القومي National Security** بأنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً، وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً، واجتماعياً لتحقيق التنمية الشاملة لكل فئات المجتمع ويتم استخدام مصطلح الأمن القومي للتعبير عن مجموعة سياسات تتخذ لضمان سلامة إقليم الدولة والدفاع عن مكتسباتها في مواجهة الأعداء، سواء في الداخل أو الخارج ، وأتسع مفهوم الأمن القومي في العقود الأخيرة، ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني، ليشمل مجموعة من الأجراءات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، ويعد التعليم أحد الأبعاد الاجتماعية الهامة للأمن القومي"[xcii]،

ويمكن تفسير هذا التشابه أيضاً في ضوء مفهوم **تكافؤ الفرص التعليمية**، حيث عملت كلتا الدولتين على منع الدروس الخصوصية سواء تلقيها أو تقديمها، من خلال مجموع من القوانين والإجراءات الصارمة، وذلك لتوفير فرص عادلة لجميع الطلاب في الحصول على الخدمات التعليمية دون تمييز بينهم، حيث أن الدروس الخصوصية تعمل التفاوت الكبير بين مستويات الطلاب، نتيجة لضعف قدرة البعض على الحصول على نفس الخدمات التعليمية لأي اعتبارات كانت.

ب- أوجه الاختلاف

تختلف مصر عن كوريا الجنوبية في انتشار أسواق العمل غير الرسمية لتعليم الظل بشكل كبير على الرغم من إتباع سياسة الحظر، مما يشير إلى ضعف مراقبة تنفيذ هذه القوانين ، وأنها غير مفعلة بشكل جيد ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم **ضعف الرقابة lack of Control**، والذي يُعرف بأنه" خلل في قياس الفجوة بين ماصنع فعلاً وما هو محدد وفقاً للمعايير[xciii]، فكل قوانين الدولة تمنع الدروس الخصوصية إلا أن الواقع يُشير إلى أن الدروس الخصوصية تنتشر على نطاق واسع بل أنها تحل محل التعليم الرسمي.

٢- سياسة التنظيم وفرض الرقابة

سوف يتم التعرف على أوجه التشابه والاختلاف المتعلقة بسياسة التنظيم وفرض الرقابة فيما يلي:

أ- أوجه التشابه

تتشابه كوريا الجنوبية ومصر في إتخاذ مؤسسات تعليم الظل مجموعة من التدابير للتصدي لجائحة كورونا والحفاظ على سير العملية التعليمية وسلامة الطلاب، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **إدارة الأزمة Crisis Management**، والذي يعرف بأنه

"الإجراءات التي يتم إتخاذها للسيطرة أثناء حدوث الأزمة، والنشاط الإداري الذي يهدف إلى منع أو معالجة الأزمة في الوقت المناسب، وإعادة التوازن والحفاظ على صحة وأمان الطلاب وهيئة العاملين بالمؤسسة التربوية.[xciv]

ففي كوريا الجنوبية على سبيل المثال عملت الحكومة على تقليل رسوم الدروس الخصوصية فى ظل الوباء العالمى، ففي أبريل ٢٠٢٠، أصدرت وزارة التعليم والأحصاء الكورية قراراً بأن تكون تكلفة الدروس الخصوصية عبر الأنترنت أقل بنسبة ٣٠٪ عما سبق، كما قامت بتنفيذ اجراءات المسافة الاجتماعية الوطنية **National Social Distance**، واعتمد اغلاق مؤسسات الهاكون على الكثافة السكانية، فقد حظرت عمل مؤسسات الهاكون فى المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية، وفي مصر عمل معلمي الدروس الخصوصية على إنشاء منصة للمعلمين للتسجيل عليها لتقديم دروسهم الخصوصية عن بعد، بحيث يسجل الطالب لحضور الحصة عن طريق الحصول على كود خاص من الموقع لدفع مقابل الحصة، عن طريق خدمة فوري، بينما قام معلمين أخرين بإنشاء صفحات عبر الفيسبوك أو اليويتوب لإتاحة دروسهم المسجلة، ويتحصلون على المقابل المادي من خلال الإعلانات، خاصة إعلانات اليوتيوب، ومن خلال بيع الملازم في مكتبات يحددها المعلم، وأعلن أخرون العمل من خلال برنامج زووم.

ب- أوجه الاختلاف

تختلف كوريا الجنوبية عن مصر في تأطير مؤسسات تعليم الظل في إطار رسمي محدد يخضع لمعايير محددة، ومعلنة للجميع ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **الترخيصLicensing**، والذي يعرف بأنه" العملية التي يتم من خلالها منح إذن بالعمل لمؤسسة تعليمية ما، ويعرف كذلك بأنه تصريح الهيئة أو الوزارة المسؤولة عن التعليم

لإنشاء مؤسسة تعليمية تتولى تدريس برامج تعليمية محددة وفق أنظمة الترخيص"[xcv]، ففي كوريا الجنوبية على سبيل المثال هناك شروط تتعلق بالمرافق، ومؤهلات المعلمين، والرسوم، وجودة الخدمة المقدمة، لمنح مؤسسات الهاكون إذن بالعمل، وفي حالة ضعف الإلتزام بتطبيق هذه الشروط، فيتم إغلاق الهاكون.

كما تختلف كوريا الجنوبية عن مصر في توجه الدولة نحو التعامل مع الدروس الخصوصية كمتطلب أساسي لجميع الطلاب والسعي نحو تنظيم العمل بها بدلاً من حظرها ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **المرونة الاستراتيجية Flexibility Strategic**، والتي تُعرف بأنها " قدرة المنظمة على الإستجابة والتأقلم بنجاح للتغيرات البيئية[xcvi]، وتُعرف كذلك بانها قدرة المنظمة على التفكير بطريقة مختلفة والنظر إلى المشكلة من أبعاد مختلفة وتوليد أفكار متنوعة، أو حلول جديدة غير روتينية أو مألوفة وتوجيه مسار التفكير حسب متطلبات الموقف[xcvii]، فقد أدركت أن تعليم الظل أصبح الحكومة ثقافة متأصلة لدى الطلاب الكوريين وأسرهم، بالإضافة إلى السعي الدائم لمؤسسات تعليم الظل للتطوير من ذاتها وتحقيق ميزة تنافسية في تقديم خدماتها، وبالتالي عملت الحكومة على التأقلم مع الأوضاع الجديدة وأتجهت نحو فرض الرقابة على ممارسات تعليم الظل وتنظيمه.

القسم السادس: نتائج البحث ومقترحاته

أولاً: نتائج البحث

١- يُعتبر اهتمام صانعو السياسات بالتعامل بفاعلية مع الحاجة الملحة لتعليم الظل ذات أهمية كبيرة في الحد من تأثيراته السلبية على النظم التعليمية والمجتمع بصفة عامة.

٢- يُعد إتباع سياسة الحظر في التعامل مع الدروس الخصوصية من أكثر السياسات تطرفاً في مواجهة الدروس الخصوصية.

٣- تبني العديد من دول العالم لسياسة الحظر أثبت عدم جدواه، خاصة في ظل وجود بعض الأشكال التي يصعب الرقابة على عملها.

٤- يُعد إتباع سياسة التنظيم لتعليم الظل وفرض الرقابة عليه من أكثر السياسات فاعلية في التعامل مع الحاجة الملحة لتعليم الظل من قبل الطلاب في معظم دول العالم.

٥- يصعب تنظيم بعض أشكال تعليم الظل ورقابتها ومن بينها الدروس المقدمة عبر الأنترنت.

٦- يتطلب تنفيذ سياسة التنظيم وفرض الرقابة بفعالية تعاون جميع المؤسسات والأطراف المعنية.

٧- توجهت كوريا الجنوبية نحو تحقيق أقصى استفادة من الأشكال المختلفة من تعليم الظل، ولذا عملت على تنظيم الممارسات الخاصة بعمل مؤسسات تعليم الظل لتحري الجودة والدقة في الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب.

٨- تميزت السياسة التعليمية بالتعليم الكوري بالديناميكية والتغير وفقا لمتطلبات ودواعي كل مرحلة.

٩- عملت أزمة كورونا على منح وزارة التعليم الكورية المزيد من الصلاحيات فيما يتعلق بالرقابة على عمل مؤسسات تعليمية الظل وتنظيمه.

١٠- أصبحت الدروس الخصوصية بمصر بديلاً عن التعليم الرسمي في المدارس والأكثر ثقة في تقديم الخدمات التعليمية بالنسبة للطلاب وأسرهم.

ثانياً: الإجرءات المقترحة

أ. إجراءات مقترحة بشأن سياسة حظر الدروس الخصوصية.

١- إصدار القوانين والتشريعات التي تختص بحظر عمل غير المؤهلين بتقديم خدمات الدروس الخصوصية، وكذلك حظر العمل في أوقات المدرسة الرسمية.

٢- تفعيل دور الجهات الرقابية على عمل مراكز الدروس الخصوصية في ضوء المعايير والشروط التي تقرها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني فيما يخص إجرءات العمل بهذه المراكز.

ب. إجراءات مقترحة بشأن سياسة تنظيم الدروس الخصوصية، وفرض الرقابة عليها.

١- التعاون بين وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لجمع معلومات عن حجم وتأثير قطاع الدروس الخصوصية ومدى فاعليتها، لتحديد السياسات الأنسب في التعامل مع الحاجة الملحة للدروس الخصوصية في مرحلة التعليم قبل الجامعي.

٢- أنشاء مراكز للدروس الخصوصية تابعة للإشراف المباشر من قبل الوزارة تضم مجموعة من أكف المعلمين لتزويد الطلاب بفرص إضافية للفهم والتدريب وتنمية المهارات.

٣- وضع ضمانات لمسألة جميع العاملين فى مؤسسات تعليم الظل دون استثناءات، وفقاً للوائح وقوانين يتم وضعها من قبل الجهات المسئولة فى الدولة للتصدى لأى شكل من أشكال الفساد بقطاع الدروس الخصوصية قد يؤثرعلى قيم واتجاهات الطلاب أو تعلمهم.

٤- التعاون بين وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني، والإدارات المحلية، والجهات الرقابية لمنع العمل بمراكز الدروس الخصوصية صباحاً حتى لا تؤثر على عمل المدرسة.

٥- إنشاء مواقع الكترونية وشبكات اتصال خاصة بتلقي شكاوى المواطنين بشأن أي تجاوزات أو مخالفات من قبل معلمي الدروس الخصوصية بشأن المحاذير التي أقرتها الوزراة فيما يتعلق بتقديم الدروس الخصوصية.

٦- عقد شراكات بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة الصحة والهيئات الرقابية لمتابعة عمل مراكز الدروس الخصوصية والحفاظ على سلامة وأمن الطلاب.

٧- عقد ندوات توعوية وورش عمل لأولياء الأمور لنشر الوعي بأهمية التضامن مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني من خلال الإبلاغ عن أي ممارسات أوسلوكيات سلبية من قبل المعلمين تؤثر في سلوكيات الطلاب.

٨- إنشاء هيئة متخصصة تعمل على دعم مؤسسات أومراكز تعليم الظل في مصر تتولى مسؤولية:

أ. تحديد مجموعة من قواعد السلوك والقوانين الملزمة لهذه المراكز ومعلميها والإشراف على عمل هذه المراكز.

ب.تقديم برامج التنمية المهنية لمعلمي المراكز بناء على احتياجاتهم المهنية.

ج.متابعة إصدار تقارير دورية دقيقة عن سير العمل بمراكز الدروس الخصوصية للتعرف على أهم الإيجابيات وتدعيمها، والتعرف على السلبيات والتعاون في حلها.

د. تعزيز ممارسات معلمي الدروس الخصوصية الفعالة والإيجابية التي تسهم في تحسين نتائج تعلم الطلاب بصفة مستمرة.

هـ.تصميم نظام إلكتروني عبر شبكة الإنترنت يوفر قاعدة بيانات كاملة عن عمل المراكز التابعة لها بحيث يوفر كافة الخدمات الإرشادية التي تهم الطالب وولي الأمر.

---

(١)مارك براى ،٢٠١٢، **مواجهة نظام تعليم الظل : أى سياسات حكومية لأى دروس خصوصية** ، القاهرة: جامعة الدول العربية ،ص١٠

(ii) Mark Bray and Orkwo2014**, Regulating Private Tutoring for Public Good: Policy Options for Supplementary Education in Asia,** Hong Kong: comparative Education Research Center, P.35.

(iii)يرجى مراجعة

- مارك براى ، مواجهة نظام الظل : أى سياسات حكومية لأى دروس خصوصية ، **مرجع سابق** ، ص١١.

- Muhammed Abid Melk, ,2017,shadow Education: Evolution, Flaws and Further Development of the Term, **Social Sciences and Education Research Review**, University of Pakistan,N4, ,Available on line at WWW.Serr.ro accessed at 26/12/2019

(iv) Mark Bray and Orkwo,**Op.Cit**,p20.

(v) Mark Bray and Orkwo, **Op.Cit** ,p.20.

(vi) Young Chankim and Jung Huon, 2019,**Shadow Education as a Word Wide Curriculum Studies,** New York: Palgrave Macmillun,p.61.

(vii) يرجى مراجعة

– مارك براى ، مواجهة نظام تعليم الظل ، **مرجع سابق** ,ص٣٣.

-Michael Kassotakis and Mthanasisos Verd ,2013 Shadow Education in Greek: Characteristics, Consequences and Eradication Efforts, in Mark Bray et al(Eds),**Private Tutoring across the Mediteranean,**Rotterdom:SensePublisherandMediterraneanJournalofEducation Studies,p.93.

(viii) Mark Bray, The Shadow Education System: Private Tutoring and its Implications for Planners**, Op.Cit**, p.75 .

(ix) Mark Bray and Chad Lykins**, Op.Cit**.,p.49.

(x) Education Support Program of Open Society Institute, 2010,**Education in Hidden Marketplace: Monitoring of Private Tutoring,** New York: Open Society Institute, pp.103.

(xi) **Ibid**,p.108.

(xii) Percy Lai Yinwok,**Op.Cit**,p.213.

(xiii) Ji Yun Lee,2019, **Private Tutoring and its Impact on Students Academic Achievement ,Formal Schooling and Educational Inequality in Korea,** an un Published Ph.D. Dissertation for Columbia University ,New York,p.37.

(xiv) **Ibid**,p.38.

(xv)ByunBaker,2015**,Shadow Education Emerging Trends in Social and Behavioral Sciences an Interdisplinary,** Wiley: Black well publisher, p.43.

(xvi)Mark Bray and Orokwo, **Op.Cit,**p.37.

(xvii)Suh Keang and other ,2017Educational Assessment in Republic of Korea: Lights and Shadows of High- Stake Exam- Based Education System, **Assessment in Education : Principles, Policy and practice,** vol.3 No.1,p.98.

(xviii)**Ibid**,p.99.

(xix)Mark Bray and Orkwo, **Op. Cit,**p.49.

(xx)Chog Jae lee and Other, 2011, **The History of Policy Responses to Shadow Education in South Korea: Implications for The Next Cycle of Policy Responses,** Seoul: Education Research Institute and Seoul National University,p15

(xxi)عبد المهدى محمد أحمد جودة ،الآثار الأقتصادية للدروس الخصوصية فى مصر، ٢٠٢٠،**مجلة مصر المعاصرة**, الجمعية المصرية للأقتصاد السياسى والأحصاء والتشريع، مج١١٠، ع٥٣٥، يناير٢٠٢٠، ص. ٤٥٥.

(xxii)جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم،٢٠١٨، :مكتب الوزير ، **الكتاب الدورى** رقم ٩ لسنة ٢٠١٨، ص٤.

(xxiii) وزارة التربية والتعليم ،٢٠١٤، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤-٢٠٣٠: **التعليم المشروع القومى لمصر**، القاهرة : وزارة التربية والتعليم ،٢٠١٤)ص ص.٧٥-٧٧.

(xxiv) البنك الدولى ، **مشروع مساندة إصلاح التعليم فى مصر** ، وثيقة معلومات المشروع ، صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة ، ٢٠٢٠، ص ص١٠-١١.

(xxv) مدحت أحمد النمر،٢٠١٧, تطوير التعليم : أخطاء فى التشخيص وأوهام فى العلاج ، **المؤتمر العلمى العشرين : الثقافة البيئة العلمية آفاق وتحديات** ، الجمعية المصرية للتربية العلمية، المنعقد بالقاهرة، ص٢٤٣

(xxvi) عبد المهدى محمد أحمد ، **مرجع سابق** ، ص٤٦.

(xxvii)جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم قراررقم ٥٩٢لسنة ١٩٩٨**بشأن حظرالدروس الخصوصية** ، المادة ١،٢

(xxviii) البنك الدولى ، مشروع مساندة إصلاح التعليم فى مصر ، **مرجع سابق** ،ص٦

(xxix) مجلس الوزاء ،٢٠١٨، **رأى آولياء الأمور فى ظاهرة الدروس الخصوصية ونظام الإمتحانات الجديد للثانوية العامة : البوكلت** ،إدارة استطلاعات وبحوث الرأى العام ،(القاهرة : مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، ص.١

(xxx)نهى حمودة أحمد،٢٠٢٠, **مجموعات التقوية : هل تغنى عن الدروس الخصوصية**، القاهرة : مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ص.٤

(xxxi) نهى حمودة أحمد، **مرجع سابق** ،ص. ٥.

(xxxii) تفيدة سيد أحمد غانم ،٢٠١٧، **أليات مواجهة الدروس الخصوصية**، المركز القومي للبحوث التربوية،، ص. ٦.

(xxxiii) Wadi D.Haddad**,** 1995, **Education Policy –Planning Process: an Applied Framework**, paris ,p.18.

(xxxiv) Jay M. Safrit Z, 2010, **Dictionary of Education** ,New York: Facsimile, 2010,p.356.

(xxxv) Husen Toresten, 1985, Polices of Education, **Encyclopedia of Education,**vol.7,

(xxxvi) D.L.Stevenson &D.P.Baker, 1992,Shadow Education and allocation in formal Schooling: transition to university in Japan, **American Journal of Sociology,**Vol.97,No.6,May 1992,p.1640.

(xxxvii) Mark Bray and Chad Lykins**, Op.Cit**.,p28.

(xxxviii) Magda Nutsa Kobakhidze, 2018,Teachers as Tutors: Shadow Education Market Dynamics in Georgia, **CERC Studies in Comparative Education,**N.34, Hong Kong: Comparative Education Research Centre,P.12.

(xxxix) شاكر محمد فتحى وهمام بدراوى زيدان ، **التربية المقارنة : المنهج –الأساليب-التطبيقات**، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٣) , ص٩٣-٩٧.

(xl) Education Support Program, 2015, **Education in Hidden Market place : Monitoring of Private Tutoring ,Overview and Country Reports**,(New York : Open Society Institute ,Network of Education Policy Centers,2015,p.100.

(xli) **Ibid**, p.101.

(xlii) Education Support Program, **Op.Cit**, p.105.

(xliii) **Ibid**, p.105.

(xliv) مستقبليات تربوية ، الدروس الخصوصية، **مرجع سابق** ، ص١٤.

(xlv) Mark Bray & Orakwo,2014, Regulating Private Tutoring for Public Good: Policy Options for Supplementary Education in Asia, **Op.Cit ,** P.56.

(xlvi) إيرين ستيبني،٢٠١٦ **تعليم الظل، الدروس الخصوصية وإصلاح التعليم**، ملحص السياسةL،جامعة قطر، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحيةSESRIL، ص.١.

(xlvii)هادية محمد رشاد ، ٢٠٢١، ورقة عمل بعنوان بدائل للحد من الدروس الخصوصية على ضوء تجارب بعض الدول، **مجلة كلية التربية**، ع٧٧، جامعة دمياط،، ص ص٧-٩.

(xlviii) Mark Bray , 2012, **the Shadow Education System : Private Tutoring and its Implications for Planners,** UNESCO, International Institute for Educational Planning,P.75.

(xlix) Mark Bray and Others, Shadow Education in Myanmar : Privat Supplementary Tutoring and its Policy Implication,**Op.Cit**,P.93.

(l) Mark Bray , the Shadow Education System : Private Tutoring and its Implications for Planners, **Op.Cit**,P.76.

(li)حنان بيسي، ٢٠١٨، **الدروس الخصوصية في تونس ، معضلة لايرغب أحد في إنهائها**، متاح على inky fada.com، تاريخ الدخول ٢٠٢١/١٠/١٥.

(lii)**Ibid**,P.70

[iii] Mi y Education,2008 **,Rules of Professional Ethics of Teachers in Prim an Secondary Schools**, Beijing : Ministry of Education, Item .5.

(Mashraky Gustardy , 2019,The Shadow Education System , **Comparative Education Society** ,Vol.15, No.3., P.68.

[lv] Louise Watson, **Op.Cit,**P.7.

[lvi] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، **قراروزير التربية والتعليم رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن حظر الدروس الخصوصية** ، جريدة الوقائع المصرية ، ع٢٧٥، المادة الأولى.

[lvii] رئيس مجلس الوزراء، ٢٠١٢ **قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧بشأن إنشاء الأكاديمية المهنية وتعديلاته**، الوقائع المصرية، ع٩٧، المادة٨٧.

[lviii] (محافظة بور سعيد ، مديرية التربية والتعليم ، **قرار إداري من وكيل وزارة التربية والتعليم ببورسعيد بشأن التعليم** ، لسنة٢٠١٨، الديوان العام. ص.١٠

[lix] منال حسين عبد الرازق،٢٠١٥، **الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غيرالرسمي إلى قطاع رسمي قرءاة في الخبرات الدولية وتطبيقيها في الحالة المصرية، وزارة المالية المصرية**، ص٥.

[lx] سعيد المصري، **مرجع سابق**، ص ١٢.

[lxi] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الوزير القرار الوزراي رقم (٥٣)– **بشأن تنظيم المجموعات المدرسية** – لسنة ٢٠١٦، ص١.

[lxii] حمد زياد حمدان، ٢٠١٥، **إدارة التعلم والتحصيل في الأسرة والمدرسة**، القاهرة : دار التربية الحديثة، ص١٩٦ .

[lxiii] إسماعيل عبد الفتاح،٢٠١١، **تحديات الإعلام التربوي العربي**، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ص ص ٩٣-٩٤.

[lxiv] وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ،٢٠٢٠، **إنجازات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني خلال الخمس سنوات الماضية**، ص ٥.

[lxv] أحمد كامل الحصري، ٢٠١٨،الدور التربوي للقنوات الفضائية التعليمية، **سلسلة دراسات وبحوث: تكنولوجيا التعليم** الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، مج٨، ع٣، ب ن، ص٤١.

[lxvi] **المرجع السابق** ، ص ٥.

[lxvii] **المرجع السابق** ، ص ٥.

[lxviii] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٨، **السياسات التعليمية في مصر**، القاهرة ، ص ٩.

[lxix] علاء النجار حسانين أحمد، ٢٠٢٠ **دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية للدولة" دراسة تطبيقية حول أثر أداء البورصة المصرية على الاقتصاد في الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦**، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، ص ص ٩٠، ٩٤.

[lxx] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **مرجع سابق** ،ص ١١.

[lxxi] محمد صالحين، ٢٠١٢، **الإنفلات التعليمي : الأسباب والعلاج**، القاهرة: دار الشروق، ص ١١٥.

[lxxii] Anastasia Tyutereva, 2020, Shadow Education and Inequality: Comparison of Government Policies in South Korea and Japan , **East Asian Economy and Society**, Available at http://othes.univie.ac.at, Accessed on 28/1/2021, p.1.

[lxxiii] Mark Bray and Orakwo, **Op.Cit**, P.68.

[lxxiv] Anastasia Tyutereva, **Op.Cit**,p1.

[lxxv] Ministry of Education, Republic of Korea, **Op.Cit**,p.4.

[lxxvi] Ton Zhang,2020, **Private Tutoring and The Subjective Rationalities of Parents: The Experiences in South Korea and Singapore of Asian Education and Development Studies**, Available At https://Doi-Org//0.1108/AEDS-08-2020-0183 Accessed at13/5/2021, P.7

[lxxvii] **Ibid**,P.8.
[lxxviii] Anastasia Tyutereva**, Op.Cit**,P.2.
[lxxix] Chalmers Johnson, 2015,**The Democratization of South Korea: What Role Does Economic Development Play**, Copenhagen Papers,P.63.

[lxxx] Seoul Bukbu District Office of Education,2021,**Announcement of Management Safety Support Policies and Products for Hagwons in The Covid-19 in Korea**, Available At http://bbedu-sen.go.kr/CMS/adminfo/adminfo03/adminfo0301/1302977-497.html, Accessed Of 7/8/2021,P.5.

[lxxxi] ZhangKim,2021,Comparative Research On Shadow Education: Achievements ,Challenges And The Agenda Ahead, **European Journal Of**

[lxxxii] Huiyan Piao And Hyuna Hwang, Shadow Education Policy in Korea During The Covid-19 Pandemic, **ECNU Review of Education**,Vol..2,No.4, Available At Journals.Com/Journals-Permissions, P.P.5-9.

[lxxxiii] Huiyan Piao And Hyuna Hwang, **Op.Cit,**P.10.
[lxxxiv] Ministry Of Education-Republic Of Korea,2020, **Responding To Covid -19: Online Classes In Korea, Challenge Toward The Future Of Education**,P.P.5-7.

[lxxxv] Sonia Exley,2021, Locked in: Understanding The Irreversibility of Powerful Private Supplementary Tutoring Markets, **Oxford Review of Education**: Inform Uk Limited, Available At http://www.tandfonline.com/loi/core20,Accessed at 22/6/2021, P.7 .
[lxxxvi] Seolah Kim, **Op. Cit**, p.183.
[lxxxvii] Park Jiyean and Kany Mira,2018, DMZ After Decades As A Symbol of Korean Cease Fire, The DMZ Is Setting The Stage For An New Era Of Peace, **Monthly Magazine Korea**, Korean Culture And Information Service, P.P.,41,42.
[lxxxviii] Sung Deuk Hahm,2021, South Korea In2020: Successful Response To The Coronavirus Crisis, No Progress In Decentralization of North Korea, **Asian Survey**, Vol.6.,No.1.,The Regents of The University of California,P.69.

[lxxxix] OECD, 2015, Policy Lessons for Korea, Strong Performers and Successful Reformers in Education : Lessons from Pisa from Korea, Paris: OECD Publishing , P.191.
[xc]Thomas Kalinow Ski& Others, **Op.Cit** ,P.6.
[xci] OECD, 2015, Policy Lessons for Korea, Strong Performers and Successful Reformers in Education : Lessons from Pisa from Korea,**Op.Cit,**p.195.

[xcii] عبد المعطي زكي،٢٠١٨، **الأمن القومي: قراءة في المفهوم** والأبعاد ، المعهد المصري للدراسات السياسية والأستراتيجية، مجموعة التفكير الأستراتيجي، متاح على الرابط التالي: Item/440/https://stgcenter.org-الأمن-القومي-قراءة-في المفهوم-والأبعاد، تاريخ الدخول ٢١/ ٣/ ٢٠٢٢.

[xciii] الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، قاموس المصطلحات، متاح على الرابط التالي https://socpa.org.sa، تاريخ الدخول 30/4/2022.

[xciv] المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة،مكتب تنسيق التعريب ،٢٠٢٠، المعجم الموحد لمصطلحات الحكامة التربوية، (إنجليزي –فرنسي–عربي)، سلسلة المعاجم الموحدة، **مرجع سابق**،ص٣٩

[xcv] شاكر محمد فتحى أحمد وآخرون، ٢٠١٩، معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، **مرجع سابق** ،ص٧٢.

[xcvi] Combe Gerrnly,2004, Capabilities for Flexibility Strategic‹:Cognitive Content Framework**, European Journal of Marketing** ,Vol.38.No.11/12,P.1458.

[xcvii] المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة،مكتب تنسيق التعريب ،٢٠٢٠، المعجم الموحد لمصطلحات التربية على الإبداع والابتكار (إنجليزي –فرنسي–عربي)، سلسلة المعاجم الموحدة، **مرجع سابق**، ص٤٩.